

الصف الثالث الثانوي الأزهري

ما يخص الأدبي من مادة النحو

(التوابع – الممنوع من الصرف)

أ. محمد محروس



النعت

تعريف التابع، وأنواعه:

1- يتبع في الأعراب الاسماء الأول *** نعت وتوكيد وعطف وبدل

التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً.

فیدخل في قولك: «الاسم المشارك لما قبله في إعرابه» سائر التوابع، وخبر المبتدأ، نحو: «زيد قائم»، وحال المنصوب نحو: «ضربت زيدا مجرداً»، ويخرج بقولك: «مطلقاً» الخبر وحال المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: «مرتت بزيد الكريم»، ورأيت زيدا الكريم، وجاء زيد الكريم.

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

تعريف النعت وأغراضه:

2- فالنعت تابع مقيم ما سبق *** بوسمه أو رسم ما به اعتلقت

عرّف النعت بأنه «التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته»، نحو: «مرتت برجل كريم»، أو من صفات ما تعلّق به، وهو سببيته، نحو: «مرتت برجل كريم أبوه».

فقوله: «التابع» يشمل التوابع كلها، وقوله: «المكمل ... إلى آخره» يخرج لما عدا النعت من التوابع.

أغراض النعت:

والنعت يكون **للتخصيص**، نحو: «مرتت بزيد الحياط»، **وللمدح**، نحو: «مرتت بزيد الكريم»، ومنه قوله تعالى:

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: 1]. **وللذم**، نحو: «مرتت بزيد الفاسق»، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا

قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: 98]، **وللترحم**، نحو: «مرتت بزيد المسكين»،

وللإكيد، نحو: «أمس الدابر لا يعود»، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: 13]

مطابقة النعت للمنعوت في الإعراب، والتعريف والتنكير:

3- ولْيُعْطَ في التعريف والتنكير ما *** لما تَلَاكَ: «امرؤ بقوم كُرمًا»

النعت يَجِبُ فيه أن يَتَّبَعَ ما قَبْلَهُ في إعرابه وتعريفه أو تنكيره، نحو: «مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كُرماءَ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَريمِ»، فلا تُنَعْتُ المعرفةَ بِالنِّكرةِ، فلا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَريمٍ»، ولا تُنَعْتُ النِّكرةَ بِالمعرفةِ، فلا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الكَريمِ».

مطابقة النعت للمنعوت في التوحيد والتذكير أو سواهما:

4- وَهُوَ لَدَى التوحيد والتذكير أو *** سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فاقفُ ما قَفُوا

تَقَدَّمَ أَنَّ النعتَ لَا بُدَّ مِنْ مُطَابَقَتِهِ لِلْمَنعُوتِ فِي الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ أَوْ التَّنْكِيرِ، وَأَمَّا مُطَابَقَتُهُ لِلْمَنعُوتِ فِي التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّذْكِيرُ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ، فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الْفِعْلِ.

فَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا طَابَقَ الْمَنعُوتُ مُطْلَقًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ، وَالزَّيْدَانِ رَجُلَانِ حَسَنَانِ، وَالزَّيْدُونَ رِجَالٌ حَسَنُونَ، وَهَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ، وَالْهِنْدَانِ امْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ، وَالْهِنْدَاتُ نِسَاءٌ حَسَنَاتٌ»، فَيُطَابِقُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، كَمَا يُطَابِقُ الْفِعْلُ لَوْ جِئْتَ مَكَانَ النعتِ بِفِعْلِ فَقُلْتَ: «رَجُلٌ حَسَنٌ، وَرَجُلَانِ حَسَنَانِ، وَرِجَالٌ حَسَنُونَ، وَامْرَأَةٌ حَسَنَةٌ، وَامْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ، وَنِسَاءٌ حَسَنَاتٌ».

وإن رَفَعَ -أي: النعت- اسمًا ظاهراً، كَانَ بِالنسبةِ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الظَّاهِرِ، وَأَمَّا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَيَكُونُ مُفْرَدًا، فَيَجْرِي بِجَرَى الْفِعْلِ إِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا، فَتَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ»، كَمَا تَقُولُ: «حَسَنَتُ أُمُّهُ» وَبِ«امْرَأَتَيْنِ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُمَا، وَبِرِجَالٍ حَسَنِينَ أَبَاؤُهُمْ»، كَمَا تَقُولُ: حَسَنَ أَبَوَاهُمَا، وَحَسَنَ أَبَاؤُهُمْ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ النعتَ إِذَا رَفَعَ ضَمِيرًا [النعت الحقيقي] طَابَقَ الْمَنعُوتَ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ: وَاحِدٍ مِنَ الْقَابِ الإِعْرَابِ، وَهِيَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

وَإِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا [النعت السببي] طَابَقَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ: وَاحِدٍ مِنَ الْقَابِ الإِعْرَابِ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَأَمَّا الْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ، وَهِيَ: التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ وَالْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ، فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الْفِعْلِ، إِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا، فَإِنْ أَسْنَدَ إِلَى مُؤَنَّثٍ أُنْثَى، وَإِنْ كَانَ الْمَنعُوتُ مَذْكَرًا، وَإِنْ أَسْنَدَ إِلَى مَذْكَرٍ ذَكَرًا، وَإِنْ كَانَ الْمَنعُوتُ مُؤَنَّثًا، وَإِنْ أَسْنَدَ إِلَى مُفْرَدٍ أَوْ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعٍ أَفْرَدَ، وَإِنْ كَانَ الْمَنعُوتُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

ما ينعت به

النعت بالمفرد وشروطه:

5- **وانعت بِمُشْتَقٍّ كَصَعِبٍ وَذَرِب *** وَشَبَّهَ كَذَا وَذِي وَالْمُتَّسِبِ**

لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمُشْتَقٍّ لَفْظًا أَوْ تَأْوِيلًا.

والمرادُ بِالمُشْتَقِّ هنا: ما أُخِذَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى وَصَاحِبِهِ:

كاسمِ **الفاعلِ**: نحو: «حضر طالب فاضل».

واسمِ **المفعولِ**: نحو: «هذا الطالب المؤدب».

والصفة **المشبهة** باسمِ **الفاعلِ**: نحو: «هذا ولد حسن الوجه».

وأفْعَلُ **التفضيلِ**: نحو: «هذا الطالب الأفضل».

والمؤوَّلُ بِالمُشْتَقِّ:

كاسمِ **الإشارة**، نحو: «مررتُ بزيد هذا»؛ أي: المشار إليه.

وكذا «ذو» بمعنى **صاحبٍ**، نحو: «مررتُ برجلٍ ذي مالٍ»؛ أي: صاحبٍ مالٍ.

والموصولةُ، نحو: «بزيد ذو قامٍ»؛ أي: القائم.

والمُتَّسِبِ نحو: «مررتُ برجلٍ قُرْشِيٍّ»؛ أي: مُتَّسِبٍ إِلَى قُرَيْشٍ.

النعته بالجملة وشروطها:

6- وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا *** فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

تَقَعُ الْجُمْلَةُ نَعْتًا كَمَا تَقَعُ خَبَرًا وَحَالًا، وَهِيَ مُؤَوَّلَةٌ بِالنِّكَرَةِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يُنَعْتُ بِهَا إِلَّا النِّكَرَةُ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ»، أَوْ «أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَلَا تُنَعْتُ بِهَا الْمَعْرِفَةُ، فَلَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَامَ أَبُوهُ، أَوْ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ نَعْتُ الْمَعْرِفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الْجِنْسِيَّةِ بِالْجُمْلَةِ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: 37]

وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِيئِي *** فَمَضَيْتُ ثَمْتُ قُلْتُ لَا يَعْزِيئِي (1)

ف «نَسْلَخُ» صِفَةُ «لَّيْلِ»، وَ«يَسْبِيئِي» صِفَةُ «لِّلثِيمِ»، وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ؛ لِجَوَازِ كَوْنِ نَسْلَخٍ وَ«يَسْبِيئِي» حَالِينَ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ» خَبَرًا، إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً مِنْ ضَمِيرٍ يَرْبِطُهَا بِالْمَوْصُوفِ، وَقَدْ يُحْذَفُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ:

وَمَا أَدْرِي أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ *** وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا²

التقدير: أَمْ مَالُ أَصَابُوهُ، فَحُذِفَ الْهَاءُ. وَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: 48]؛ أَي: لَا تَجْزِي فِيهِ، فَحُذِفَ «فِيهِ». وَفِي كَيْفِيَّةِ حَذْفِهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ حُذِفَ بِجُمْلَتِهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً.والثاني: أَنَّهُ حُذِفَ عَلَى التَّدرِيجِ، فَحُذِفَ «فِي» أَوَّلًا، فَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ فَصَارَ «تَجْزِيهِ»، ثُمَّ حُذِفَ هَذَا الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ فَصَارَ «تَجْزِي».

(1) الشاهد فيه: قَوْلُهُ: (اللثيم يسبئي)؛ حَيْثُ وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ نَعْتًا لِلْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ الْمَقْرُونُ بِأَلٍ، وَإِنَّمَا سَاعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ جِنْسِيَّةٌ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النِّكَرَةِ، كَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَقَالَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالِيَّةً. وَالَّذِي نُرْجِّحُهُ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُ الشَّارِحِ مِنْ تَعَيَّنِ كَوْنِ الْجُمْلَةِ نَعْتًا فِي هَذَا الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَلْتَزِمُ مَعَهُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ.

(2) الشاهد فيه: (مال أصابوا)؛ حَيْثُ أَوْقَعَ الْجُمْلَةُ نَعْتًا لَمَّا قَبْلُهَا، وَحُذِفَ الرِّابِطُ الَّذِي يَرْبِطُ النِّعْتَ بِالْمَنْعُوتِ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ: مَالُ أَصَابُوهُ، وَالَّذِي سَهَّلَ الْحَذْفَ أَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنَ الْكَلَامِ، وَأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، وَالْفِعْلُ الْمُتَصَرِّفُ يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ بِالتَّقديمِ وَالْحَذْفِ.

حكم وقوع الجملة الطلبية نعتا:

7- وامنع هنا إيقاع ذات الطلب *** وإن أتت فالقول أضمر نصب

لا تقع الجملة الطلبية صفة، فلا تقول: «مررت برجل اضربه»، وتقع خبرا، خلافا لابن الأنباري، فتقول: «زيد اضربه»، ولما كان قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبرا) يؤهم أن كل جملة وقعت خبرا يجوز أن تقع صفة، قال: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)؛ أي: امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول، ويكون القول المضمر صفة، والجملة الطلبية معمول القول المضمر؛ وذلك كقوله: **حتى إذا جن الظلام واختلط *** جاؤوا بمدق هل رأيت الذئب قط⁽¹⁾**

فظاهر هذا أن قوله: «هل رأيت الذئب قط» صفة لـ «مدق»، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «هل رأيت الذئب قط» مقول لقول مضمر هو صفة لـ «مدق»، والتقدير: بمدق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر، فيكون تقدير قولك: زيد اضربه: زيد مقول فيه: اضربه؟

فالجواب: أن فيه خلافا، فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري.

والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولا، فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام، أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه، فلا بد من أن يكون معلوما للسامع قبل الكلام؛ ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

(1) **الشاهد فيه: «هل رأيت الذئب قط»** فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتا للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف، وهذه الجملة معموله له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يحذف كثيرا ويبقى معموله.

وهذه أحد الفروق بين النعت والخبر، فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري؛ والسر في هذا أن **الخبر** حكم، وأصله أن يكون مجهولا، فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام.

أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه، فلا بد من أن يكون معلوما للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

استعمال المصدر نعتا:

8- ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا *** فالتَزَمُوا الْإِفْرَادَ والتذكير

ما حكم النعت بالمصدر؟ ولماذا النعت به على خلاف الأصل؟ وما شرطه؟ وما تأويلاته؟

الحكم: يَكْثُرُ استعمالُ المصدرِ نَعْتًا، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وَبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ، وَبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ». **الشرط:** وَيَلْزَمُ حَيْثُ الْإِفْرَادُ والتذكير.

والنعتُ به على خِلافِ الأصل؛ لأنه يَدُلُّ على المعنى، لا على صاحبه.

وهو مُؤَوَّلٌ إِمَّا على:

1- وضع «عَدْلٍ» مَوْضِعَ «عَادِلٍ».

2- أو على حذف مُضافٍ، والأصل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي عَدْلٍ، ثُمَّ حُذِفَ «ذِي» وَأُقِيمَ «عَدْلٍ» مَقَامَهُ.

3- وإِمَّا على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازًا أو ادعاءً.

تعدد النعت والمنعوت:

تعدد النعت والمنعوت لعامل واحد:

9- ونَعَتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ *** فَعَاظِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اتَّكَفَ

إِذَا نَعَتَ غَيْرَ الْوَاحِدِ فَإِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَ النعتُ أَوْ يَتَّفِقَ:

فإن اختلفَ وَجَبَ التفريقُ بالعطفِ، فتقول: «مَرَرْتُ بِالزَيْدِينَ الْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ، وَبِرِجَالٍ فَقِيهِ وَكَاتِبٍ وَشَاعِرٍ».

وإن اتَّفَقَ جِيءَ بِهِ مُشْنًى أَوْ مَجْمُوعًا، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ وَبِرِجَالٍ كَرَمَاءَ».

تعدد النعت والمنعوت لعاملين:

10- ونعت معمولي وحيد معني *** وعمل أتبع بغير استئنا

إذا نعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل أتبع النعت المنعوت؛ رفعا ونصبًا وجزا، نحو: «ذهب زيد، وانطلق عمرو العاقلان، وحدثت زيدا وكلمت عمرا الكريمين، ومررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين».

فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتيان، فتقول: «جاء زيد وذهب عمرو العاقلان» بالنصب على إضمار فعل؛ أي: أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هما العاقلان، وتقول: «انطلق زيد، وكلمت عمرا الظرفين»؛ أي: أعني «الظرفين» أو «الظرفان»؛ أي: هما الظرفان، و«مررت بزيد، وجاوزت خالدا الكاتبين، أو الكاتبان».

تعدد النعوت لمنعوت واحد:

11- وإن نعوت كثرت وقد تلت *** مفتقرا لذكرهن أتبع

إذا تكررت النعوت، وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعا، وجب إتيانها كلها، فتقول: «مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب».

12- واقطع أو اتبع إن يكن معيننا *** بدونها أو بعضها اقطع معلنا

إذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتيان والقطع، وإن كان معيننا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتيان، وجاز فيما يتعين بدونه الإتيان والقطع.

إعراب النعت المقطوع، وحكم عامله:

13- وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا *** مبتدأ أو ناصباً لن يظهر

أي: إذا قطع النعت عن المنعوت رُفِعَ على إضمارِ مُبتدأٍ، أو نُصِبَ على إضمارِ فعلٍ، نحو: «مررتُ بزيدٍ الكريمِ أو الكريمِ»؛ أي: هو الكريمُ، أو أعني الكريمَ.

وقولُ المصنّف: (لن يظهر) معناه أنه **يُجِبُّ** إضمارُ الرفعِ أو الناصبِ، ولا يجوزُ إظهاره، وهذا صحيحٌ إذا كان النعتُ **مَدحٍ**، نحو: «مررتُ بزيدٍ الكريمِ»، أو **ذَمٍّ**، نحو: «مررتُ بعمرٍو الخبيثِ»، أو **ترحمٍ**، نحو: «مررتُ بزيدٍ المسكينِ».

فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يُجِبُّ الإضمارُ، نحو: «مررتُ بزيدٍ الخياطُ أو الخياطُ»، وإن شئتَ أظهرت فتقول: «هو الخياطُ، أو أعني الخياطُ»، والمرادُ بالرفعِ والناصبِ لفظة: هو أو أعني.

جواز حذف المنعوت، أو النعت:

14- وما من المنعوتِ والنعتِ عَقْل *** يجوزُ حذفُهُ وفي النعتِ يَقْل

أي: **يجوزُ حذفُ المنعوتِ** وإقامةُ النعتِ مقامَه إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحو قولهِ تعالى: ﴿ **أَنْ أَعْمَلَ** سَبِيغَتٍ ﴾ [سبا: 11]؛ أي: ذُرُوعًا سابغاتٍ.

وكذلك **يُحذفُ النعتُ** إذا دَلَّ عليه دليلٌ، لكنه **قليلٌ**، ومنه قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا أَلَمْ نَجْعَلْ بِالْحَقِّ** ﴾ [البقرة: 71]، أي: البين، وقوله تعالى: ﴿ **قَالَ يَنْفُخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ** ﴾ [هود: 46]؛ أي: الناجين.

أسئلة باب النعت

١- عرف النعت، واذكر أهم أغراضه، مع التمثيل.

تعريف النعت:

أهم أغراضه:

الأمثلة:

٢- فيم يطابق النعت منعوته؟ إذا رفع ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا؟ مثل.

.....

.....

٣. ما حكم وقوع المصدر نعتا؟

ولم كان النعت به على خلاف الأصل؟:

وما اللازم حيثئذ؟: مثل:

٤. ما شرط النعت بالجملة؟ مثل لما تذكر.

.....

.....

٥. يجيء المنعوت مثنى، أو جمعا، فمتى يفرق بين النعوت بالوا؟ ومتى لا يفرق؟ مثل

.....

.....

٦. إذا تكررت النعوت لمنعوت واحد، فمتى يجب في النعوت الإتيان؟ ومتى يجوز الإتيان والقطع؟ مثل.

.....

.....

٧. ما النعت المقطوع؟ وما حكم عامله من حيث الذكر والحذف؟ مثل.

.....

.....

٨- عين النعت في الأمثلة التالية، وبين ما يؤول، وما لا يؤول مع التعليل.

- أعجبني أستاذي هذا. النعت: هل يؤول أم لا: التعليل:
- أقدر الطالب المؤدب. النعت: هل يؤول أم لا: التعليل:
- جاءنا أستاذ ذو بلاغة. النعت: هل يؤول أم لا: التعليل:
- مررت بقاض عدل. النعت: هل يؤول أم لا: التعليل:
- زميلي طالب أخلاقه كريمة. النعت: هل يؤول أم لا: التعليل:
- أعجبت بطالب يجتهد. النعت: هل يؤول أم لا: التعليل:

٩. إذا تعدد النعت والمنعوت لعاملين فمتى يجب الإتيان؟ ومتى يجب القطع؟ مثل لما تقول.

.....

.....

١٠. ما حكم حذف النعت أو المنعوت؟ مثل لما تقول.

.....

.....

١١. اضبط كلمة «المسكين» بالفتح، والكسر، والضم، ثم اذكر إعرابها في كل حال.

(عطفت على عمرو المسكين).

.....

.....

12- بين المحذوف، وسبب الحذف، وحكمه، فيما يأتي:

1- قال تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ المحذوف: سبب الحذف: حكمه:

2- قال تعالى: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ المحذوف: سبب الحذف: حكمه:

3- مررت بزيد الكريم. المحذوف: سبب الحذف: حكمه:

4- مررت بزيد الخياط. المحذوف: سبب الحذف: حكمه:

5- قال الشاعر: وما أدري أغيرهم تناء *** وطول الدهر أم مال أصابوا

المحذوف: سبب الحذف: حكمه:

١٣- عين في الآيات الآتية النعت والمنعوت، وميز النعت بالمفرد من النعت بالجملة:

أ- قال تعالى: ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾. [الأنبياء: 6]

النعت: المنعوت: نوعه:

ب- قال تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرْوِ إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَتَّحُ ظِلَالَهُ﴾. [النحل: 48].

النعت: المنعوت: نوعه:

ج- قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾. [النحل: 69].

النعت: المنعوت: نوعه:

د- قال تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾. [البقرة: 69].

النعت: المنعوت: نوعه:

هـ- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنِ الْفَرَسِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾. [البقرة: 168].

النعت: المنعوت: نوعه:

و- قال تعالى: ﴿وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾. [آل عمران: 133].

النعت: المنعوت: نوعه:

ز- قال تعالى: ﴿فَضْرِبْ بِيَهُمْ بِسُورِهِ بَابَ بَاطِنِهِ فِيهِ الرَّحْمَةُ﴾ . [الحديد: 13].

النعته: المنعوت: نوعه:

ح- قال تعالى: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ . [الروم: 21].

النعته: المنعوت: نوعه:

ط- قال تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بِضَاءٌ لِلنَّاطِرِينَ﴾ . [الأعراف: 108].

النعته: المنعوت: نوعه:

س14: اعقد مقارنة بين النعتين في الآيتين التاليتين:

أ- قال تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ . [مريم: 52]. ب- قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ . [النحل: 69].

15- حدد النعت والمنعوت وأعرب المنعوت فيما يأتي:

أ- قال تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ} .

النعته: المنعوت: إعرابه:

ب- قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ﴾ .

النعته: المنعوت: إعرابه:

ج- قال تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ .

النعته: المنعوت: إعرابه:

د- قال تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .

النعته: المنعوت: إعرابه:

١٧. علل لما يأتي:

أ- النعت بالمصدر على خلاف الأصل.

ب- لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة.

ج- وجوب التفريق بين النعوت في قوله «أعجبت بطلاب مؤدب وشاعر فقيه»

د- لا تقع الجملة نعتا لمعرفة

هـ- لا ينعت بالجملة الطلبية.

١٨. أعرب ما فوق الخط فيما يأتي:

أ- كلمت محمدا وحدثت خالدا العاقلين:

ب- كلمت محمدا وأكرمت خالدا العاقلين:

ج- جاء محمد وخرج خالد العاقلين:

د- مررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين:

١٩. أعرب ما تحته خط في البيت التالي وهل يجوز أن يعرب نعتا؟ ولماذا؟

حتى إذا جن الظلام واختلط *** جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

20- قارن بين ما تحته خط في الجملتين الآتيتين من حيث الإعراب.

أ- مررت برجل أبوه كريم:

ب- مررت برجل كريم أبوه:

21- مثل لما يأتي في جملة مفيدة:

أ- نعت مقطوع وجوبا:

ب- نعت مقطوع جوازا:

ج- جملة يصلح أن تقع صفة وحالا:

د- نعت الغرض منه التوضيح:

هـ- منعوت حذف نعتة:

التوكيد المعنوي

ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد:

- 1- بالنفس أو بالعين الاسم أكد *** مع ضمير طابق المؤكدا
- 2- واجمعهما بأفعل إن تبع *** ما ليس واحدا تكن متبعا

التوكيد قسمان: أحدهما التوكيد اللفظي وسيأتي، والثاني التوكيد المعنوي، وهو على ضربين:

أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس والعين، وذلك نحو: «جاء زيد نفسه»، فـ«نفسه» توكيد لـ«زيد»، وهو يرفع توهم أن يكون⁽¹⁾ التقدير: «جاء خبر زيد أو رسوله»، وكذلك: «جاء زيد عينه».

ولا بُد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكد، نحو: «جاء زيد نفسه أو عينه، وهند نفسها أو عينها».

ثم إن كان المؤكد بهما متنى أو مجموعا جمعتهم على مثال أفعل، فتقول: «جاء الزيدان أنفسهما أو أعنيهما، والهندان أنفسهما أو أعنيهما، والزيدون أنفسهم أو أعنيهم، والهندات أنفسهن أو أعنيهن».

ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول:

- 3- وكلا اذكر في الشمول وكلا *** كلتا جميعا بالضمير موصلا

الثاني: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك «كل وكلا وكلتا وجميع»

فيؤكد بكُل وجميع ما كان ذا أجزاء، يصح وقوع بعضها⁽²⁾ موقعه، نحو: «جاء الركب كله، أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن»، ولا تقول: «جاء زيد كله».

ويؤكد بكلا المشئ المذكور، نحو: «جاء الزيدان كلاهما؟ وبكلتا المشئ المؤنث، نحو: «جاءت الهندان كلتاها»، ولا بُد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد كما مثل.

(1) إذا قلت: (جاء زيد) فقد تريد الحقيقة، وأن زيدا هو الآتي، وقد تكون جعلت الكلام على حذف مضاف، وأن الأصل جاء خبر زيد، أو جاء رسول زيد، وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي، فإذا قلت: (جاء زيد نفسه) فقد تعين المعنى الأول، وارتفع احتمالان: أحدهما: احتمال المجاز بالمحذوف. وثانيهما: احتمال المجاز العقلي.

(2) المدار في كونه ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه على العامل، فالمثال الذي ذكره الشارح - وهو (جاء زيد كله) - لا يصح؛ لأن المجيء لا يتعلق ببعض الإنسان، لكن لو قلت: (اشترت العبد كله)، أو قلت: (اشترت الجارية كلها) كان صحيحا؛ لأن الشراء قد يتعلق ببعض.

استعمال «عامّة» للدلالة على الشمول:

4- واستعملوا أيضًا ككل فاعله *** من عمّ في التوكيد مثل النافله

أي: استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل «عامّة» مضافاً إلى ضمير المؤكّد، نحو: «جاء القوم عامّتهم». وقُلْ مَنْ عَدَّهَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِي أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ، وَقَدْ عَدَّهَا **سَبَوِيه**.

وإنما قَالَ: (مثل النافله)؛ لَأَنَّ عَدَّهَا مِنَ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ يُشَبِّهُ النَّافِلَةَ؛ أَي: الزيادة؛ لَأَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ لَمْ يَذْكُرْهَا.

تقوية التوكيد:

5- وبعدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا *** جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعَا

أي: يُجَاءُ بَعْدَ «كُلِّ» بِأَجْمَعٍ، وَمَا بَعْدَهَا لِتَقْوِيَةِ قَصْدِ الشَّمُولِ، فَيُؤْتَى بِ «أَجْمَعٍ» بَعْدَ «كُلِّهِ»، نَحْوُ: «جَاءَ الرِّكَبُ كُلُّهُ أَجْمَعٍ»، وَبِ«جَمْعَاءَ» بَعْدَ «كُلِّهَا»، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءَ»، وَبِ«أَجْمَعِينَ» بَعْدَ «كُلِّهِمْ»، نَحْوُ: «جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»، وَبِ«جَمْعٍ» بَعْدَ «كُلِّهِنَّ»، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جَمْعٍ».

استعمال ألفاظ تقوية التوكيد للتوكيد نفسه:

6- ودُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ *** جَمْعَاءَ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ

أي: قَدْ وَرَدَ اسْتِعْمَالُ الْعَرَبِ «أَجْمَعُ» فِي التَّوَكِيدِ غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِ«كُلِّهِ»، نَحْوُ: «جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ»، وَاسْتِعْمَالُ «جَمْعَاءَ» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِ«كُلِّهَا»، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ جَمْعَاءَ»، وَاسْتِعْمَالُ «أَجْمَعِينَ» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِ«كُلِّهِمْ»، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ»، وَاسْتِعْمَالُ «جَمْعٍ» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِ«كُلِّهِنَّ»، نَحْوُ: «جَاءَ النِّسَاءُ جَمْعٍ»، وَزَعَمَ **المصنّف** أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَّعًا *** تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا *** إِذَا ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا (1)

(1) **الشاهد فيه:** فِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثَةُ شَوَاهِدٍ يَسْتَدِلُّ بِهَا النَّحَاةُ عَلَى مَسَائِلَ مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ:

الأوّل: وَهُوَ الْمَرَادُّ هُنَا، فِي قَوْلِهِ: (الدَّهْرَ أَجْمَعًا)؛ حَيْثُ أَكَّدَ الدَّهْرَ بِأَجْمَعٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَكِّدَهُ أَوَّلًا بِكُلِّ.

والثاني: فِي قَوْلِهِ: (حَوْلًا أَكْتَعَا)؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِنْ جَوَازِ تَوَكِيدِ النِّكَرَةِ إِذَا كَانَتْ مَحْدُودَةً بِأَنْ يَكُونَ لَهَا أَوَّلٌ وَآخِرٌ مَعْرُوفَانِ؛ كَيَوْمٍ وَشَهْرٍ وَعَامٍ وَحَوْلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَذَهَبَ **المصنّف** إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ، **والبصريون** يَأْتُونَ تَأْكِيدَ النِّكَرَةِ؛ مَحْدُودَةً أَوْ غَيْرَ مَحْدُودَةٍ.

والثالث: قَوْلُهُ: (الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا)؛ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُفْصَلُ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْمُؤَكَّدِ بِأَجْنَبِيٍّ.

توكيد النكرة:

7- وإن يُفد توكيد مَنكُور قَبْل *** وعن نُحاةِ البصرة المنعُ شَمِل

مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ توكيدُ النكرةِ، سواءَ كانتَ محدودةً؛ كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَشَهْرٍ وَحَوْلٍ، أو غيرَ محدودةٍ؛ كوقتٍ وزَمَنٍ وَحِينٍ. ومَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ - واختاره المصنف - جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ؛ لِحصولِ الفائدةِ بذلك، نحو: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، ومنه قوله: تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا.

وقوله: قد صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا⁽¹⁾

تثنية أجمع وجمعا:

8- واغْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا *** عن وَزَنِ فَعْلَاءَ وَوَزَنِ أَفْعَلَا

قد تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُثْنَى يُؤَكَّدُ بِالنفسِ أو الْعَيْنِ، وَكِلَا وَكِلْتَا، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، فلا تَقُولُ: «جاءَ الْجَيْشَانِ أَجْمَعَانِ»، ولا: «جاءَ الْقَبِيلَتَانِ جَمْعَاوَانِ»؛ استغناءً بِكِلَا وَكِلْتَا عَنْهُمَا، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ.

توكيد الضمير المتصل توكيدا معنويا:

9- وإن تُؤَكَّدِ الضميرَ الْمُتَّصِلَ *** بالنفسِ والعَيْنِ فَبَعْدَ الْمَنْفَصِلِ

10- عَنِيتُ ذَا الرِّفْعِ وَأَكْدُوا بِمَا *** سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا

لا يَجُوزُ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ الْمُتَّصِلِ بِالنفسِ أو الْعَيْنِ، إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِضَمِيرٍ مَنْفَصِلٍ، فتَقُولُ: «قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ، أو أَعْيُنُكُمْ»، ولا تَقُلْ: «قُومُوا أَنْفُسُكُمْ».

فَإِذَا أَكَّدْتَهُ بِغَيْرِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ؛ تَقُولُ: «قُومُوا كُلُّكُمْ» أو «قُومُوا أَنْتُمْ كُلُّكُمْ».

وكذا إِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ غَيْرَ ضَمِيرٍ رَفْعٍ، بَأَن كَانَ ضَمِيرَ نَصْبٍ أو جَرٍّ، فتَقُولُ: «مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ أو عَيْنِكَ، وَمَرَرْتُ بِكُمْ كُلُّكُمْ، وَرَأَيْتُكَ نَفْسَكَ أو عَيْنَكَ، وَرَأَيْتُكُمْ كُلُّكُمْ».

(1) الشاهدُ فيه: قوله: (يَوْمًا أَجْمَعًا)؛ حيثُ أَكَّدَ قوله: (يَوْمًا) وهو نكرةٌ محدودةٌ بقوله: (أَجْمَعًا)، وتَجَوَّزَ ذلك هو مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الذي اختاره المصنفُ في هذه المسألة، وجوابُ الْبَصْرِيِّينَ عن هذا الشاهدِ إنكارُهُ، وأدْعَاءُ أَنَّهُ مِمَّا صَنَعَهُ النُّحَاةُ الْكُوفِيُّونَ لِيُصَحِّحُوا مَذْهَبَهُمْ، ولا أَصْلَ لَهُ عِنْدَهُمْ حَتَّى يَلْتَمِسُوا لَهُ تَخْلَصًا.

التوكيد اللفظي: 11- وما من التوكيد لفظي يجي *** مكرراً كقولك ادُرْجِي ادُرْجِي

هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه؛ اعتناءً به، نحو: «ادُرْجِي ادُرْجِي»، وقوله:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي *** أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبِ أَحْسِبِ (1)

وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾ [الفجر: 21].

توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً:

12- ولا تُعد لفظ ضمير متصل *** إلا مع اللفظ الذي به وصل

أي: إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك، إلا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد، نحو: مَرَرْتُ بِكَ بِكَ، وَرَغِبْتُ فِيهِ فِيهِ، وَلَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِكَكَ.

توكيد الحرف: 13- كذا الحروف غير ما تحصلاً *** به جواب كنعم وكبلى

أي: كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكد ما يتصل بالمؤكد، نحو: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و«فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، وَلَا يَجُوزُ «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»⁽²⁾، وَلَا «فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ جَوَابًا - كَنَعَمْ وَبَلَى وَجِيرٌ وَأَجَلٌ وَإِي وَلَا - جَازَ إِعَادَتُهُ وَحْدَهُ، فَيَقَالُ لَكَ: «أَقَامَ زَيْدٌ؟» فتقول: «نَعَمْ نَعَمْ»، أَوْ: «لَا لَا»، وَ: «أَلَمْ يَقَمْ زَيْدٌ؟» فتقول: «بَلَى بَلَى»⁽³⁾.

ما يؤكد به الضمير المتصل: 14- ومُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفصل *** أكد به كل ضمير اتصل

أي: يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل مرفوعاً كان، نحو: «قُمْتَ أَنْتَ»، أَوْ مَنْصُوبًا، نحو: «أَكْرَمْتَنِي أَنَا»، أَوْ مَجْرُورًا، نحو: «مَرَرْتُ بِهِ هُوَ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) الشاهد فيه: قوله: (فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ)، وقوله: (أَتَاكَ أَتَاكَ)، وقوله: (أَحْسِبِ أَحْسِبِ)، ففي كل واحدٍ من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه، وهو من التوكيد اللفظي.

(2) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾ [الفجر: 21] من باب التوكيد اللفظي، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالاً على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك؛ فإنَّ الدَّكَ الثَّانِي غَيْرُ الدَّكَ الْأَوَّلِ، والمعنى دَكًّا حاصلاً بعد دَكٍّ، وَذَهَبَ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّ اللَّفْظَيْنِ مَعًا حَالٌ، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِنَحْوِ: مُكَرَّرًا دَكُّهَا.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْلُكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [سجدة: 122]، وَجَعَلُوا هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ نَظِيرَ قَوْلِهِمْ: جَاءَ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا، وَعَلِمْتُهُ الْحَسَابَ بَابًا بَابًا.

(3) وقد وردَ شاذٌّ قول الشاعر: إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضَيَّيَا. ***

(4) من ذلك قول جميل بن معمر العُدري: لَا لَأَبْرَحَ بِحُبِّ بُنْتَى إِثْمَا *** أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَانِيحًا وَعُهودَا

أسئلة باب التوكيد

1- عرف التوكيد المعنوي، واذكر الغرض منه.

.....

.....

2- ما ألفاظ التوكيد المعنوي المشهورة؟ وما شرطها؟ مثل لما تذكر

.....

.....

3- وضح آراء النحاة في توكيد النكرة، وبين دليل كل، مع التمثيل.

.....

.....

4- يؤكد الضمير توكيدا معنويا بالنفس والعين وبغيرهما، فمتى يجب الفصل بين الضمير وما يؤكد به ضمير منفصل؟ ومتى يجوز؟ مثل.

.....

.....

5- كيف يؤكد الضمير المتصل توكيدا لفظيا؟ مثل.

.....

.....

6- «حضر الطالبان كلاهما»، «حضر كلا الطالبين» بين إعراب «كلا» في المثالين السابقين، واذكر السبب.

.....

.....

7- اذكر أحوال توكيد الحرف. مع التمثيل.

.....

.....

8- بين ما يصح أن يكون توكيدا، وما لا يصح في الأمثلة الآتية، مع التعليل.

- قوموا أنتم أنفسكم: يصح أم لا: التعليل:
- قوموا كلكم: يصح أم لا: التعليل:
- قوموا أنفسكم: يصح أم لا: التعليل:
- تعالوا أنتم أعينكم: يصح أم لا: التعليل:
- فرحت بك بك: يصح أم لا: التعليل:
- جاء الطالبان كلاهما: يصح أم لا: التعليل:
- جاء كلا الطالبين: يصح أم لا: التعليل:

9- أكد الفاعل والمفعول فيما يأتي بتوكيد مناسب.

سافرت إلى الحج رغبة في مغفرة الله.

احترم أصدقاءك ومد يدك إليه بالمعونة إذا احتاجوا إلى ذلك.

- أصبح الفتيات ينافسن الفتيان في الخير، وكثيرا ما يكون هن السبق في بعض الميادين.

10- بين وجه الاستشهاد بها يأتي في باب التوكيد:

أ- قال تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾

وجه الاستشهاد:

﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾

وجه الاستشهاد:

﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾

وجه الاستشهاد:

﴿كلا سيعلمون* ثم كلا سيعلمون﴾

وجه الاستشهاد:

ب- هي الدنيا تقول بملء فيها *** حذار حذار من بطشي وفتكي

وجه الاستشهاد:

فإياك إياك المراء فإنه **** إلى الشرّ دعاء وللشر جالب

وجه الاستشهاد:

لا لأبوح بحب بثنة إنها **** أخذت على موثقا وعهودا

وجه الاستشهاد:

11- أكد الضمير في الكلمات الآتية توكيدا لفظيا مرة، وتوكيدا معنويا مرة أخرى: «قمت - أكرمتني - مررت به».

اللفظي:

المعنوي:

12- بين العلة في عدم صحة الأمثلة الآتية:

-مررت بكك:

-إنَّ إنَّ زيدا قائم:

قوموا أنفسكم:

13- وضح الفرق بين استعمال كلمة «جمعاء» في كل مثال من المثالين الآتين:

(جاءت القبيلة كلها جمعاء - جاءت القبيلة جمعاء).

المثال الأول: المثال الثاني:

14- قدم المضاف إليه وآخر المضاف وغير ما يلزم في المثال الآتي: (جاءني كلا الطالبين).

.....

15- أكرمت الطالبين. أكد الجملة السابقة مرة بـ«النفس»، وأخرى - بـ«كلا»، ثم اذكر إعراب المؤكد فيهما.

بالنفس: بكلا:

إعرابها (النفس):

إعرابها (العين):

عطف البيان

- 1- العطف إمّا ذو بيانٍ أو نسق *** والغرض الآن بيان ما سبق
2- فذو البيان تابع شبه الصفة *** حقيقة القصد به منكشفة

العطف كما ذكر ضربان: أحدهما عطف النسق وسيأتي.

والثاني عطف البيان، وهو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر⁽¹⁾

ف«عمر» عطف بيان؛ لأنه موضح لأبي حفص، فخرج بقوله: «الجامد» الصفة؛ لأنها مشتقة أو مؤولة به، وخرج بها بعد ذلك التوكيد وعطف النسق؛ لأنها لا يوضحان متبوعهما، والبدل الجامد؛ لأنه مستقل.

موافقته لمتبوعه:

- 3- فأوليته من وفاق الأول *** ما من وفاق الأول النعت ولي

لما كان عطف البيان مشبها للصفة، لزم فيه موافقة المتبوع؛ كالتعت، فيوافقه في إعرابه وتعريفه، أو تنكيره وتذكيره، أو تأنيثه وإفراذه، أو تثنيته أو جمعه.

حكم مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين:

- 4- فقد يكونان منكرين *** كما يكونان معرفين

- ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين⁽²⁾

- وذهب قوم، منهم المصنف، إلى جواز ذلك، فيكونان منكرين كما يكونان معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قوله

تعالى: ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور: 35]، وقوله تعالى: ﴿ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: 16]،

ف«زيتونة» عطف بيان لـ«شجرة»، و«صديد» عطف بيان لماء.

(1) هذا أول رَجَزٍ لعبد الله بن كَيْسَبَةَ، الشاهد فيه: قوله: (أبو حفص عمر)؛ فإن الثاني عطف بيان للأول.

مسألتان يتعين فيهما كون التابع عطف بيان:

5- وصالحاً لبَدَلِيَّةٍ يُرَى *** في غير نحو يا غلامُ يَعْمُرَا

6- ونحو بشر- تابع البكري *** وليس أن يُبدَلَ بالمرضي

كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلاً، نحو: ضربت أبا عبد الله زيداً.

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان^(١):

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرفاً، والمتبوع منادى، نحو: «يا غلامُ يَعْمُرَا»، فيتعين أن يكون «يَعْمُرَا» عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل؛ فكان يجب بناء «يَعْمُرَا» على الضم؛ لأنه لو لفظ بـ «يا» معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من آل والمتبوع بآل، وقد أضيفت إليه صفة بآل، نحو: «أنا الضاربُ الرجلُ زيدٌ»؛ فيتعين كون «زيد» عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً من «الرجل»؛ لأن البدل على نية تكرار العامل؛ فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضاربُ زيد، وهو لا يجوز؛ لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بآل لا تضاف إلا إلى ما فيه آل، أو ما أضيف إلى ما فيه آل، ومثل: «أنا الضاربُ الرجلُ زيدٌ» قوله:

أنا ابن التارك البكري بشر *** عليه الطيرُ ترقبه وفوعا⁽²⁾

فبشر عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير «أنا ابن التارك بشر».

وأشار بقوله: (وليس أن يُبدَلَ بالمرضي) إلى أن تجويز كون بشر بدلاً غير مرضي، وقصد بذلك التنبية على مذهب الفراء والفارسي^(٣).

(١) صَبَطَ ابنُ هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن يكون التابع غير مُستغنى عنه، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملاً على ضمير، والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً، وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمتبوع، نحو: (علي سافر بكر أخوه).

الأمر الثاني: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع، مثل المثالين اللذين ذكرهما الناظم.

(٢) الشاهد فيه: قوله: (التارك البكري بشر)؛ فإن قوله: (بشر) يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله: (البكري)، ولا يجوز أن يجعل بدلاً منه.

عطف النسق

تعريفه، وأحرفه:

1- تالٍ بحرفٍ متبوعٍ عطفُ النسق *** كاخْصُصْ بُودٌ وَثَناءٌ مَن صَدَقَ

عطفُ النسق: هو التابعُ المتوسِّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الحروفِ التي سنذكرها؛ ك (اخْصُصْ بُودٌ وَثَناءٌ مَن صَدَقَ). فخرَجَ بقوله: «المتوسِّطُ ... إلى آخره» بقيةً التوابع.

حروف العطف على قسمين:

2- فالعطفُ مطلقاً بـ «واوٍ، ثمَّ، فاءٍ، *** حتَّى، أمَّ، او»، «كَيْفِكَ صِدْقٌ وَوفا»

أحدهما: ما يُشركُ المعطوفَ مع المعطوفِ عليه مطلقاً؛ أي: لفظاً وحكماً، وهي الواوُ، نحو: «جاءَ زيدٌ وعمرو»، و«ثمَّ، نحو: «جاءَ زيدٌ ثمَّ عمرو»، والفاءُ، نحو: «جاءَ زيدٌ فعمرو»، و«حتَّى، نحو: «قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المشاة»، وأمَّ، نحو: «أزِيدُ عندَكَ أم عمرو»، وأو، نحو: «جاءَ زيدٌ أو عمرو».

والثاني: ما يُشركُ لفظاً فقط، وهو المرادُ بقوله:

3- وَأَتَبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٍ وَلَا *** لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

هذه الثلاثة تُشركُ الثاني مع الأولِ في إعرابه، لا في حكمه، نحو: «ما قامَ زيدٌ بل عمرو، وجاءَ زيدٌ لا عمرو، ولا تضربَ زيداً لكن عمراً».

معنى الواو:

(1) مذهبُ الفَرَّاءِ والفَارِسِيِّ جوازُ إضافةِ الوصفِ المقترِنِ بـ «إلى العَلَمِ، وذلك نحو: (أنا الضاربُ زيد)، وعلى هذا يجوزُ في (أنا ابنُ التاركِ البكري بشر) أن يجعلَ بشرٌ بدلاً؛ لأنه يجوزُ عندهم أن تقولَ: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ - بإضافةِ التاركِ الذي هو وصفٌ مُقترِنٌ بـ «إلى بشرٍ الذي هو عَلَمٌ، لكن مذهبُ الفَرَّاءِ والفَارِسِيِّ غيرُ مقبولٍ عندَ المصنِّفِ وجمهورِ العلماءِ.

4- فاعطف بواو لاحقاً أو سابقاً *** في الحكم أو مُصاحِباً موافقاً

لما ذكر حُرُوفَ العطفِ التسعة شرع في ذكر معانيها.

1- الواو: لِطَلَقِ الجمعِ عندَ البصريين، فإذا قلت: «جاءَ زيدٌ وعمرو»، دَلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبةِ المجيءِ إليهما، واحتملَ كونُ «عمرو» جاءَ بعدَ «زيد»، أو جاءَ قبله، أو جاءَ مُصاحِباً له، وإنَّما يَتَبَيَّنُ ذلك بالقرينة، نحو: «جاءَ زيدٌ وعمرو بعده»، وجاءَ زيدٌ وعمرو قبله، وجاءَ زيدٌ وعمرو معه». فيُعطفُ بها اللاحقُ والسابقُ والمصاحبُ.

ومذهبُ الكوفيين أنَّها للترتيب، وردَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾^(١).

ما تختص به الواو:

5- واخصص بها عطفَ الذي لا يُغني *** متبوعه كاصطفَ هذا وابني

اختصَّت الواو من بين حُرُوفِ العطفِ بأنَّها يُعطفُ بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف^(٢) عليه، نحو: «اختصمَ زيدٌ وعمرو»، ولو قلت: «اختصمَ زيدٌ» لم يجز، ومثله: «اصطفَ هذا وابني، وتشاركَ زيدٌ وعمرو».

ولا يجوزُ أن يُعطفَ في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حُرُوفِ العطفِ، فلا تقول: «اختصمَ زيدٌ فعمرو».

(١) لو كانت الواو دالةً على الترتيب - كما يقول الكوفيون - لكانَ هذا الكلامُ اعترافاً من الكفارِ بالبَّعثِ بعدَ الموتِ؛ لأنَّ الحياةَ المرادةَ من (نَحْيَا) تكونُ حينئذٍ بعدَ الموتِ، وهي الحشرُ، ومساقُ الآيةِ وما عُرِفَ من حالهم ومُرادهم دليلٌ على أنَّهم مُنكَرُونَ له، فالمرادُ من الحياةِ في قولهم: (وَنَحْيَا) هي الحياةُ التي يَحْيَوْنَهَا في الدنيا، وهي قَبْلَ الموتِ قطعاً، فدَلَّتِ الآيةُ على أنَّ الواو لا تُدَلُّ على الترتيب؛ لأنَّ المعطوفَ سابقٌ في الوجودِ على المعطوفِ عليه. هذا وإذا لم تُوجدْ قرينةٌ تُعيِّنُ المعيةَ أو غيرها، فالأرجحُ أن تكونَ الواو دالةً على مُصاحبةِ المعطوفِ للمعطوفِ عليه، وبِإِيجازٍ أن يكونَ المعطوفُ عليه سابقاً، ثم أن يكونَ المعطوفُ عليه متأخراً.

(٢) إنما يكونُ ذلك عندما يكونُ الحكمُ مما لا يقومُ إلا بمتعددٍ، مثل الاشتراكِ والاصطفافِ والاختصاصِ في أمثلة الشارح.

2- معنى الفاء، وثم:

6- والفاء للترتيب بالتصايل *** وثم للترتيب بانفصال

أي: تدل الفاء على تأخير المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به. 3- و«ثم» على تأخيره عنه منفصلاً؛ أي: متراخياً عنه، نحو: «جاء زيد فعمرو»، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الاعلى: 2]، و«جاء زيد ثم عمرو»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [فاطر: 11].

ما تختص به الفاء:

7- واختص بفاء عطف ما ليس صلة *** على الذي استقر أنه الصلة

اختصت الفاء بأنها تعطف⁽¹⁾ ما لا يصلح أن يكون صلة؛ لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتغاله على الضمير، نحو: «الذي يطير فيغضب زيد الذباب»، ولو قلت: «ويغضب زيد»، أو «ثم يغضب زيد» لم يجوز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فاستغني بها عن الرابط، ولو قلت: «الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب» جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط.

4- «حتى»، وشرط العطف بها:

8- بعضاً بـ«حتى» اعطف على كل ولا *** يكون إلا غاية الذي تلا

يشتراط في المعطوف بـ«حتى» أن يكون بعضاً مما قبله، وغاية له في زيادة أو نقص، نحو: «مات الناس حتى الأنبياء»، وقدم الحجاج حتى المشاة.

(1) ومما اختصت به الفاء أنها تعطف المفضل على المفضل مع اتحادهما معنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ربه فَقَالَ﴾ [هود: 45]، والترتيب في مثل هذا ذكرني لا معنوي.

5- أم المتصلة، وعلامتها:

9- وأم بها اعطف إثر همز التسوية *** أو همزة عن لفظ أي مغيبة

«أم» على قسمين: منقطعة وستاتي، ومتصلة، وهي التي تقع بعد همزة التسوية، نحو: «سواءً عليّ أقمّت أم قعدت»، ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم 21] والتي تقع بعد همزة مغيبة عن «أي»، نحو: «أزيد عندك أم عمرو؟ أي: أيها عندك؟

حذف الهمزة قبل أم المتصلة:

10- ورُبَّما أُسْقِطَتِ الهمزة إن *** كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

أي: قد تُحذف الهمزة، يعني: همزة التسوية، والهمزة المغيبة عن أي عند أمن اللبس، وتكون «أم» متصلة كما كانت، والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس 10] بإسقاط الهمزة من (أَنذَرْتَهُمْ)، وقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا *** بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَانٍ (1)

أي: أبسبح.

أم المنقطعة:

11- وبانقطاع وبمعنى بل وقت *** إِنْ تَكُ مِمَّا قِيَدَتْ بِهِ خَلَتْ

أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزة التسوية ولا همزة مغيبة عن أي، فهي منقطعة وتفيد الإضراب كبل؛ كقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام 1] أمر يقولون أفترله [السجدة: 2-3]؛ أي: بل يقولون: افتراه. ومثله: «إنها لإبل أم شاء»؛ أي: بل هي شاء.

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، أحد شعراء قريش المعدودين.

الشاهد فيه: قوله: (بسبح أم بثان)؛ حيث حذف منه الهمزة المغيبة عن لفظ (أي)، واصل وأصل الكلام: أبسبح رمين... إلخ، وإنما حذفها اعتماداً على انسياق المعنى، وعدم خفاؤه.

6- «أو» ومعانيها: 12- خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بِأَوْ وَأَبْهَم *** واشكُّك وإضرابٌ بها أيضًا نُوي

أي: تُسْتَعْمَلُ «أو» للتخيير، نحو: «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا»، وللإباحة، نحو: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ».

والفرقُ بَيْنَ الإباحةِ والتخييرِ أَنَّ الإباحةَ لَا تَمْنَعُ الْجَمْعَ، والتخييرُ يَمْنَعُهُ.

وللتقسيم، نحو: «الكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ فَعْلٌ أَوْ حَرْفٌ».

وللإيهام على السامع، نحو: «جاء زيدٌ أو عمرو»، إذا كنتَ عالمًا بالجائِي منهما، وقصدتَ الإيهامَ على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿

وَأَنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٢٤﴾ [سبأ: 24]

وللشك، نحو: «جاء زيدٌ أو عمرو»، إذا كنتَ شاكًا في الجائِي منهما، وللإضراب؛ كقوله:

ماذا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِم *** لم أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادٍ
كانوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً *** لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

أي: بل زادوا.

مجيء «أو» بمعنى الواو: 13- وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا *** لم يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مُنْفَذًا

قد تُسْتَعْمَلُ «أو» بمعنى الواوِ عِنْدَ أَمَنِ اللَّبْسِ؛ كقوله:

جاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا *** كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ (2)

إتيان «إما» بمعنى «أو»: 14- وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةِ *** فِي نَحْوِ «إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ»

يعني: أَنَّ «إِمَّا» الْمَسْبُوقَةَ بِمِثْلِهَا تُفِيدُ مَا تُفِيدُهُ «أَوْ» مِنَ التَّخْيِيرِ، نحو: «خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِينَارًا»، والإباحة، نحو: «جَالِسِ إِمَّا الْحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ»، والتقسيم، نحو: «الكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فَعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ»، والإيهام والشك، نحو: «جاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو».

وَلَيْسَتْ إِمَّا هَذِهِ عَاطِفَةً، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِدُخُولِ الْوَاوِ عَلَيْهَا، وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ.

(1) الشاهدُ فيه: قوله: (أو زادوا)؛ حيثُ استعملَ فيه (أو) للإضرابِ بمعنى (بل).

(2) هذا البيتُ لِجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةَ، مِنْ كَلِمَةٍ يَمْدَحُ بِهَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ.

الشاهدُ فيه: قوله: (أو كانت)؛ حيثُ استعملَ فيه (أو) بمعنى الواوِ؛ اِرتِكَانًا عَلَى انْفِهَامِ الْمَعْنَى، وَعَدَمِ وَقُوعِ السَّامِعِ فِي لَبْسٍ..

شروط العطف بـ«لكن، و«لا»:

15- وأولَ لَكنَ نَفِيًّا أو نَهْيًا ولا *** نداءً أو أمرًا أو إثباتًا تلا

أي: إنما يُعطفُ بـ«لَكنَ»: بعدَ النفي، نحو: «ما ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكنَ عَمْرًا»، وبعدَ النهي، نحو: «لا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكنَ عَمْرًا».

وَيُعطفُ بـ«لا»: بعدَ النداء، نحو: «يا زَيْدُ لا عَمْرُو»، والأمر، نحو: «اضْرِبْ زَيْدًا لا عَمْرًا»، وبعدَ الإثبات، نحو: «جاءَ زَيْدٌ لا عَمْرُو». ولا يُعطفُ بـ«لا» بعدَ النفي، نحو: «ما جاءَ زَيْدٌ لا عَمْرُو»، ولا يُعطفُ بـ«لَكنَ» في الإثبات، نحو: «جاءَ زَيْدٌ لَكنَ عَمْرُو».

أحوال العطف ببل:

16- وبَلْ كَلِكنَ بعدَ مَصحوبيها *** كَلَمَ أَكُنَ في مَرَبَعِ بل تَيهَا

17- وانتَقَلَ بها لِلشَّانِ حُكَمَ الأوَّلِ *** في الخَيرِ المُثَبَّتِ والأَمْرِ الجَلِيِّ

يُعطفُ ببل في النفي والنهي، فتكونُ كـ«لَكنَ» في أنَّها تُقرَّرُ حُكَمَ ما قَبْلَها وتُثَبِّتُ نَقِيضَهُ لما بَعْدَها، نحو: «ما قامَ زَيْدٌ بل عَمْرُو، ولا تُضْرِبْ زَيْدًا بل عَمْرًا»، فُقرِّرتِ النفي والنهي السابقين، وأُثَبِّتَ القِيَامُ لعمرو والأمر بضربه.

وَيُعطفُ بها في الخَيرِ المُثَبَّتِ والأَمْرِ، فتُفِيدُ الإضرابَ عن الأوَّلِ، وتَنقُلُ الحُكَمَ إلى الثاني، حَتَّى يَصِيرَ الأوَّلُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عنه، نحو: «قامَ زَيْدٌ بل عمرو، واضْرِبْ زَيْدًا بل عَمْرًا».

العطف على ضمير الرفع البارز وغيره:

18- وإن على ضمير رَفِعٍ مُتَّصِلٍ *** عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضميرِ المُتَفَصِّلِ

19- أو فاصِلِ ما، وبِلا فَصْلٍ يَرِدُ *** في النظمِ فاشيًّا وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ

إذا عَطَفْتَ على ضَمِيرِ الرفعِ المُتَّصِلِ وَجَبَ أن تَفْصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ما عَطَفْتَ عليه بشيءٍ، ويقَعُ الفصلُ كثيرًا بـ:

1- الضميرِ المُتَفَصِّلِ، نحو قولُه تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنبياء: 54]، فقوله: {وَأَبَاؤُكُمْ} معطوفٌ على الضميرِ في {كُنْتُمْ}، وقد فُصِّلَ بـ {أَنْتُمْ}.

2- وَوَرَدَ أيضًا الفصلُ بغيرِ الضميرِ، وإليه أشارَ بقوله: (أو فاصِلِ ما)؛ وذلك كالمفعولِ به، نحو: «أكرمْتُكَ وزَيْدًا»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ ءَابَائِهِمْ ﴾ [الرعد: 23] فَمَنْ مَعطوفٌ على الواوِ في {يَدْخُلُونَهَا}، وصَحَّ ذلك للفصلِ بالمفعولِ به، وهو الهاءُ مِنْ {يَدْخُلُونَهَا}.

3- ومثله الفصلُ بـ«لا» النافية؛ كقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا ﴾ [الأنعام: 148]، فـ {آبَاؤُنَا} معطوفٌ على «نا»، وجازَ ذلك للفصلِ بَيْنَ المعطوفِ والمَعطوفِ عليه بـ«لا».

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، نحو: «اضرب أنت وزيد»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا قَادِمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35]، ف ﴿زَوْجُكَ﴾ معطوف على الضمير المستتر في ﴿اسْكُنْ﴾، وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل، وهو ﴿أَنْتَ﴾.

وأشار بقوله: (وبلا فصل يرد) إلى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل؛ كقوله:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى *** كِنَعَاكِ الْفَلَا تَعَسَّفَن رَمَلًا⁽¹⁾

فقوله: (وزهر) معطوف على الضمير المستتر في (أقبلت).

وقد ورد ذلك في النثر قليلا، حكى **سيبويه** رحمه الله تعالى: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وعلم من كلام **المصنف** أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل، نحو: «زيد ما قام إلا هو وعمرو»، وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل، نحو: «زيد ضربته وعمرا، وما أكرمت إلا إياك وعمرا».

العطف على الضمير المجرور:

وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجار له، نحو: «مَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدٍ»، ولا يجوز «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ».

هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك **الكوفيون**، واختاره **المصنف**، وأشار إليه بقوله: كـ

20- وعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى *** ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِإِذَا قَدْ جُعِلَ

21- وَلَيْسَ عِنْدِي لِإِذَا قَدْ أَتَى *** فِي النَّثْرِ وَالنِّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا

أي: جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازما، ولا أقول به؛ لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض؛ فمن النثر قراءة حمزة: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

[النساء: 1]، بجر ﴿الأرحام﴾؛ عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده **سيبويه** رحمه الله تعالى:

فَالْيَوْمَ قَدْ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا *** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ⁽²⁾

بجر (الأيام)؛ عطفًا على الكاف المجرورة بالباء.

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، الشاهد فيه قوله: (أقبلت وزهر)؛ حيث عطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) المرفوع بالفاعلية، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل أو بغيره، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء، وقد نص **سيبويه** على قلته.

2 الشاهد فيه قوله: (بك والأيام) حيث عطف قوله «الأيام» على الضمير المجرور محلا بالباء وهو الكاف من غير إعادة الجار، وجوازه وهو اختيار المصنف.

حذف الفاء والواو مع معطوفهما:

22- والفاء قد تُحذف مع ما عطفَ *** والواو إذا لا كبس وهي انفردت

23- بعطف عاملٍ مُزالٍ قد بقي *** معمولُهُ دُفعًا لوهم اتقي

قد تُحذف الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184]؛ أي: فأفطر فعليه عدة من أيام أخر، فحذف «أفطر» والفاء الداخلة عليه.

وكذلك الواو، ومنه قولهم: «راكبُ الناقة طليحان»؛ أي: ركبُ الناقة والناقة طليحان.

وانفردت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملًا محذوفًا بقي معموله، ومنه قوله:

إذا ما الغانيات برزن يومًا *** وزججن الحواجب والعيون⁽¹⁾

فـ «العيون» مفعولٌ بفعلٍ محذوف، والتقدير: وكحلن العيون، والفعل المحذوف معطوفٌ على «زججن»⁽²⁾.

حذف المعطوف عليه:

24- وحذف متبوعٍ بدا هنا استبح *** وعطفك الفعل على الفعل يصح

قد يُحذف المعطوف عليه للدلالة عليه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ أَتَيْنِي تَتْلِي عَنِّي﴾ [الجاثية: 31]، قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تَتْلِي عليكم. فحذف المعطوف عليه وهو: «ألم تأتكم».

(1) هذا البيت للراعي النميري، الشاهد فيه: قوله: (وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)، حيث عطف الشاعر بالواو عاملًا محذوفًا قد بقي معموله، فأما العامل المحذوف فهو الذي قررناه في الإعراب بقولنا: (وَكَحَّلْنَ).

وأما المفعول الباقي فهو قوله: (وَالْعُيُونَا) عطفته الواو على عاملٍ مذكورٍ في الكلام، وهو قوله: (زَجَّجْنَ)، وهذا العامل المذكور الذي هو (زَجَّجْنَ) لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله.

وهذا أحد توجيهين في هذا البيت، ونحوه من قولهم: «عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا»، فيُقَدَّرُ: وسقيتها ماءً باردًا.

(2) ذكر المصنف رحمه الله أن الواو والفاء قد يُحذفان مع معطوفهما، ولم يذكر «أم»، مع أنها تُشاركهما في ذلك، ومنه قول أبي ذؤيب: دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَأَمْرِهِ ... سَمِيعٌ، فما أدري أرشد طلابها؟ تقدير الكلام: أرشد طلابها أم غي. فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن.

عطف الفعل على الفعل:

وأشار بقوله: (وعطفك الفعل ... إلى آخره) إلى أن العطف ليس مختصاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو: يقوم زيد ويقعد، وجاء زيد وركب، واضرب زيداً وقم.

عطف الفعل على اسم يشبه الفعل والعكس:

25- واعطف على اسم شبه فعل فعلاً *** وعكساً استعمل تجده سهلاً

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل؛ كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضاً عكس هذا، وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم، فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَالْغِيَرَاتِ ضُبْحًا﴾ ﴿فَأَتَزَنَ فِيهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: 4] وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَعْفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: 18]

ومن الثاني قوله: فالفيتة يوماً يبيّر عدوه *** ومجر عطاء يستحق المعابر⁽¹⁾

وقوله: بات يغشيها بعضبٍ باتر *** يقصد في أسوقها وجائر⁽²⁾

ف (مجر) معطوف على (يبيّر)، و (جائر) معطوف على (يقصد).

(1) الشاهد فيه: قوله: (يبيّر ومجر)؛ حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل - وهو قوله: (ومجر)، وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل - على الفعل، وهو قوله: (يبيّر)، وذلك سائغ جائز.

(2) الشاهد فيه قوله: «يقصد وجائر» حيث عطف اسماً يشبه الفعل، وهو قوله: جائر، وإنما أشبه الفعل؛ لكونه اسم فاعل، على فعل وهو قوله: يقصد، وذلك سهل لا مانع منه، وقد ورد في الشعر العربي، بل ورد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم، كآية التي أتى بها الشارح.

أسئلة باب العطف

1- ما عطف البيان؟

وكيف تفرق بينه وبين النعت؟

وهل يقع هو ومتبوعه نكرتين؟ وضح، ومثل.

.....

2- متى يمتنع أن يعرب عطف البيان بدلاً؟ مثل لما تذكر.

.....

.....

.....

3- فرق بين (أم) المتصلة و(أم) المنقطعة، ثم اذكر نوعي (أم) المتصلة. مع التمثيل

.....

.....

.....

4- بين ما تختص به واو العطف، مع التمثيل

.....

5- ما شرط العطف على ضمير الرفع المتصل؟ وكيف يعطف على ضمير النصب والجر المتصلين؟ مثل لما تذكر

.....

.....

.....

6- علام استشهد النحويون بقول الشاعر:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى *** كنعاج الفلا تعسفن رملا

7- «نجح محمد أخوك - يا غلام يعمر». قارن بين ما تحته خط في المثالين السابقين من حيث الإعراب، مع التوجيه.

8- بين فيما يلي المعطوف، والمعطوف عليه، ومسوغ العطف.

قال تعالى: ﴿لقد كنتم أمم وآبؤكم في ضلال مبين﴾

المعطوف: المعطوف عليه: مسوغ العطف:

﴿اسكن أنت ونرجك الجنة﴾

المعطوف: المعطوف عليه: مسوغ العطف:

﴿ما أشركنا نحن ولا آبؤنا﴾

المعطوف: المعطوف عليه: مسوغ العطف:

﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح﴾

المعطوف: المعطوف عليه: مسوغ العطف:

9- قدر المحذوف فيما سبق، واذكر نوعه.

قال تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ المحذوف: نوعه:

﴿أفلم تكن آياتي تتلى عليكم﴾ المحذوف: نوعه:

قال الشاعر: إذا ما الغايات برزن يوماً *** وزججن الحواجب والعيونا

المحذوف: نوعه:

10- قال ابن مالك:

وصالحا لبديلية يرى *** في غير نحو يا غلام يعمر

ونحو بشر تابع البكري *** وليس أن يبدل بالمرضي

أ- اشتمل قول ابن مالك السابق على مثالين يتعين فيهما إعراب التابع عطف بيان ويمتنع أن يكون بدلا. وضح ذلك.

ب- إلام أشار ابن مالك بقوله: وليس أن يبدل بالمرضي؟ وما قصده بذلك؟

ج- مثل لتابع يجوز أن يعرب بدلا أو عطف بيان:

س11: عين الشاهد فيما يأتي، وبين وجه الاستشهاد:

1- ﴿من شجرة مباركة نزلتونة﴾.

موطن الشاهد: وجه الاستشهاد:

2- ﴿ويسقى من ماء صديد﴾

موطن الشاهد: وجه الاستشهاد:

3- ﴿والله خلقكم من تراب ثم من نطفة﴾

موطن الشاهد: وجه الاستشهاد:

4- ﴿الذي خلق فسوى﴾

موطن الشاهد: وجه الاستشهاد:

5- ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾.

موطن الشاهد: وجه الاستشهاد:

6- قال الشاعر: جاء الخلافة أو كانت له قدر *** كما أتى ربه موسى على قدر

موطن الشاهد: وجه الاستشهاد:

س12: قال ابن مالك:

خير أبح قسم بأو وأبهم *** واشكك وإضراب بها أيضا نمي

وربما عاقبت الواو إذا *** لم يلف ذو النطق للبس منفذا

اشتمل قول ابن مالك السابق على استعمالات «أو» وضح ذلك مع التمثيل.

ابن مالك:

وبل كلكن بعد مصحوبها *** كلم أكن في مربع بل تيهها

وانقل بها للثان حكم الأول *** في الخبر المثبت والأمر الجلي

أ- في ضوء فهمك لقول ابن مالك السابق أجب عما يأتي:

1- تستعمل (بل) في العطف كـ (لكن) فمتى يتحقق ذلك؟

2- ما الأمر الذي تتفرد به «بل»؟

15- عين المعطوف والمعطوف عليه فيما يأتي:

أ- ﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح﴾ . المعطوف: المعطوف عليه:

ب- ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ . المعطوف: المعطوف عليه:

ج- ﴿ألم تكن آياتي تتلى عليكم﴾ . المعطوف: المعطوف عليه:

15- قرئت كلمة «الأرحام» في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصب والجر وضع ذلك مستشهدا على قراءة الجربيت من الشعر

17- اعطف على الضمائر مع استيفاء شرط العطف عليها فيما يأتي:

أ- جئت إلى المعهد مبكرين

ب- مررت بك.....

ج- أكرمتك.....

18- مثل لما يأتي في جمل مفيدة:

أ- معطوف ولكن.....

ب- حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي.....

ج- معطوف بيل.....

19- قال ابن مالك في العطف بالواو:

واخصص بها عطف الذي لا يغني *** متبوعه كاصطف هذا وابني

أ- لم لا يجوز قولنا: اختصم زيد فعمرو؟ وضع ذلك في ضوء فهمك للبيت السابق.

ج- هات مثالين على غرار ما ورد في البيت.

البَدَلُ

تعريفه:

1- التابع المقصود بالحكم بلا *** واسطة هو المسمى بدلا

البَدَلُ هو (التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة).

فـ «التابع» جنس، و«المقصود بالنسبة» فصل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها مُكَمَّلٌ للمقصود بالنسبة، لا مقصود بها، و«بلا واسطة» أخرج المعطوف ببِل، نحو: «جاء زيدٌ بل عمرو»؛ فإنَّ «عمرا» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة، وهي بل، وأخرج المعطوف بالواو ونحوها؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما مقصودٌ بالنسبة ولكن بواسطة.

أقسام البدل:

2- مُطَابِقًا أو بَعْضًا أو ما يَشْتَمِل *** عليه يُلْفَى أو كمعطوفٍ ببِل

3- وذا للإضرابِ اعزُّ إن قصدا *** ودون قصدي غلط به سلب

4- كزرة خالدًا وقبله اليد *** واعرفه حقه وخذ نبلا مدى

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو: «مررت بأخيك زيد، وزرته خالدًا».

الثاني: بدل البعض من الكل، نحو: «أكلت الرغيف ثلثه، وقبله اليد».

الثالث: بدل الاشتغال، وهو الدال على معنى في متبوعه، نحو: «أعجبني زيدٌ علمه، واعرفه حقه¹».

الرابع: البدل المبين للمبدل منه، وهو المراد بقوله: (أو كمعطوفٍ ببِل)، وهو على قسمين:

أحدهما: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء، نحو: «أكلت خبزًا لحماً»، قصدت أولًا الإخبار بأنك أكلت خبزًا، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحمًا أيضًا، وهو المراد بقوله: (وذا للإضراب اعزُّ إن قصدًا صحب)؛ أي: البدل الذي هو كمعطوفٍ ببِل انسبه للإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو.

1 يشترط في بدل البعض من كل وبدل الاشتغال احتواؤهما على ضمير يربطها بالمبدل منه.

الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان، نحو: «رأيت رجلاً حماراً»، أردت أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً، فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقوله: (ودون قصد غلط به سلب)؛ أي: إذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البدل بدل الغلط؛ لأنه مزيل الغلط الذي سبق، وهو ذكر غير المقصود.

وقوله: (خذ نبلاً مدى) يصلح أن يكون مثلاً لكل من القسمين؛ لأنه إن قصد النبأ والمدى فهو بدل الإضراب، وإن قصد المدى فقط، وهو جمع مدى وهي الشفرة، فهو بدل الغلط.

إبدال الظاهر من الضمير

5- ومن ضمير الحاضر الظاهر لا *** تبدله إلا ما إحاطة جلا

6- أو اقتضى - بعضاً أو اشتمالاً *** كإثك ابتهاجك استمالاً

أي: لا يُبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إن كان المبدل بدل كل من كل، واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال أو بدل بعض من كل.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً أَوَّلَنَا وَآخِرَنَا﴾، فـ «أولنا» بدل من الضمير المجرور باللام، وهو «نا»، فإن لم يدل على الإحاطة امتنع، نحو: «رأيتك زيداً».

والثاني: كقوله: ذريني إن أمرك لن يطاعا *** وما ألفتيني حلبي مضاعاً (1)

فـ (حلبي) بدل اشتمال من الياء في (ألفتيني).

والثالث: كقوله: أوعدي بالسجن والأدهم *** رجلي فرجلي شنة المناسم (2)

فـ (رجلي) بدل بعض من الياء في (أوعدي).

(1) البيت لعدي الشاهد فيه: قوله: «ألفتيني حلبي»؛ حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله: (حلبي) - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم في (ألفتيني) - بدل اشتمال.

(2) الشاهد فيه: قوله: (أوعدي... رجلي)؛ حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله: (رجلي) - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأوعد - بدل بعض من كل.

وفهم من كلامه أنه يُبدل الظاهر من الظاهر مطلقاً كما تقدّم تمثيله، وأن ضمير الغيبة يُبدل منه الظاهر مطلقاً، نحو: «زُرْه خالداً».

البديل من اسم الاستفهام:

7- وبَدَلُ الْمُضْمَنِ الهمزَ يَلي *** همزاً كـ «مَنْ ذا أسعيدٌ أم علي»

إذا أُبدِلَ مِنْ اسمِ الاستفهامِ وَجَبَ دُخُولُ هَمْزَةِ الاستفهامِ على البَدَلِ، نحو: «مَنْ ذا أسعيدٌ أم علي؟ وما تَفْعَلُ أخيراً أم شراً؟ ومتى تأتينا أَعْداءُ أم بعدَ غَدٍ؟».

إبدال الفعل من الفعل:

8- وَيُبدَلُ الفَعْلُ مِنَ الفَعْلِ كـ «مَنْ *** يَصِلُ إلينا يَسْتَعِينُ بنا يُعَنُ»

كما يُبدَلُ الاسمُ مِنَ الاسمِ يُبدَلُ الفَعْلُ مِنَ الفَعْلِ، فـ (يَسْتَعِينُ بنا) بَدَلٌ مِنْ (يَصِلُ إلينا)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ﴾ [الفرقان: 69]، فـ {يُضَاعَفُ} بَدَلٌ مِنْ {يَلْقَى}، فأعرابه بإعرابه، وهو الجزم.

وكذا قوله: إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا *** تُؤَخَذُ كَرَهَا أَوْ تُجَيَّ طَائِعَا (1)

فـ (تُؤَخَذُ) بَدَلٌ مِنْ (تُبَايَعَا)؛ ولذلك نُصِبَ.

(1) الشاهد فيه: قوله: (أَنْ تُبَايَعَا تُؤَخَذُ)؛ فإنه أبدل الفعل - وهو قوله: (تُؤَخَذُ) - من الفعل - وهو قوله: (أَنْ تُبَايَعَا) - بَدَلُ اشتمال.

واعلم أن الدليل على أن البَدَل - في هذا الشاهد وفي الآية الكريمة التي تلاها الشارح - هو الفعل وحده، وليس هو الجملة المكوّنة من الفعل وفاعله، والدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول - وهو المبدل منه - موجوداً بنفسه في الفعل الثاني الذي تذكر أنه البَدَل؛ ألا ترى أن (تُؤَخَذُ) في هذا الشاهد منصوبٌ كما أن (تُبَايَعَا) منصوبٌ، وأن {يُضَاعَفُ} في الآية الكريمة مجزومٌ؛ كما أن {يَلْقَى} مجزومٌ؟

أسئلة باب البدل

س ١. كيف تفرق بين البدل وغيره من التوابع؟ وما أقسامه؟

س ٢. ما أقسام البدل المبين؟ عرف كل قسم، ومثل له.

س ٣. ما شرط إبدال الظاهر من ضمير الحاضر؟ مثل لما تذكر.

س ٤. لم جاز قولهم: (زره خالدا) ولم يجوز (رأيتك زيدا) ولم لم تعرب زيدا بدلا؟

س ٥. كيف تبدل مما تضمن معنى الاستفهام؟ مثل لما تذكر.

س ٦: عين البدل، والمبدل منه، ونوع البدل فيما يأتي:

قال تعالى: ﴿لِيَعْمَرَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأنفال: 37]

البدل: المبدل منه: نوع البدل:

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ [البقرة: 217]

البدل: المبدل منه: نوع البدل:

قال تعالى: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ۖ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج: 4-5]

البدل: المبدل منه: نوع البدل:

﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: 142]

البدل: المبدل منه: نوع البدل:

قال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: 60]

البذل: المبدل منه: نوع البذل:

قال تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: 114]

البذل: المبدل منه: نوع البذل:

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الْمُزْمِلُ ﴿قَدْ أَلِيلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾﴾ [المزمل: 2]

البذل: المبدل منه: نوع البذل:

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]

البذل: المبدل منه: نوع البذل:

قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِرِّهِمْ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 71]

البذل: المبدل منه: نوع البذل:

﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿أَمَدَّكُمْ بِاتِّعَازٍ وَبَيْنَ﴾﴾ [الشعراء: 133]

البذل: المبدل منه: نوع البذل:

قال الرسول ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر...» روي في الصحيحين.

البذل: المبدل منه: نوع البذل:

قال الرسول ﷺ: «ما أكل ابن آدم طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده» رواه البخاري.

البذل: المبدل منه: نوع البذل:

س: ٧ قال ابن مالك: كزره خالدا، وقبله اليدا *** واعرفه حقه، وخذ نبلا مدا

أ- عين المبدل منه والبذل ونوعه من الأمثلة التي ذكرها ابن مالك في قوله السابق.

.....

ب- أعرب ما تحته خط في البيت.

«اعرفه»:

«حقه»:

«خذ»:

«نبلا»:

«مدى»:

ما لا ينصرف

1- الصرف تنوين أتى مبنياً *** معنى به يكون الاسم أمكن

علامته، وإعرابه، وعلله:

الاسم إن أشبه الحرف سُمي مبنياً وغير متمكن، وإن لم يشبه الحرف سُمي معرباً ومتمكناً.

ثم المعرب على قسمين:

أحدهما: ما أشبه الفعل، ويسمى غير منصرف، ومتمكناً غير أمكن.

والثاني: ما لم يشبه الفعل، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أمكن.

وعلامة المنصرف أن يُجر بالكسرة مع الألف واللام والإضافة وبدونها، وأن يدخله الصرف، وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض، الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن، وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل، نحو: «مررت بغلام، وغلام زيد، والغلام».

واحتراز بقوله: (لغير مقابلة) من تنوين «أذرعاً» ونحوه؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غير المنصرف؛ كأذرعاً وهنداء - علم امرأة - وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة.

واحتراز بقوله: (أو تعويض) من تنوين «جوارٍ وغواشٍ» ونحوهما؛ فإنه عوض من الياء، والتقدير: جوارٍ وغواشي، وهو يصحب غير المنصرف كهذين المثالين، وأما المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين.

ويُجر بالفتحة إن لم يُضف أو لم تدخل عليه أل، نحو: «مررت بأحمد»، فإن أضيف أو دخلت عليه «أل» جر بالكسرة، نحو: «مررت بأحمدكم وبالأحمد».

ولأنما يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين، والعلل يجمعها قوله:

2- عدلٌ ووصفٌ وتأنيتٌ ومعرفةٌ *** وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ

3- والنون زائدةٌ من قبلها ألفٌ *** ووزنٌ فعلٌ وهذا القولٌ تقريبٌ

وما يقوم مقام علتين منها اثنتان:

أحدهما: ألف التأنيت؛ مقصورة كانت ك«حُبلى»، أو ممدودة ك«حمرأ».

والثاني: الجمع المتناهي؛ ك«مساجدٍ ومصاييح». وسيأتي الكلام عليها مفصلاً.

4- فألف التأنيت مطلقاً منع *** صرف الذي حواه كيفما وقع

قد سبق أن ألف التأنيت تقوم مقام علتين، وهو المراد هنا، فيمنع ما فيه ألف التأنيت من الصرف مطلقاً؛ أي: سواء كانت الألف مقصورة ك«حُبلى»، أو ممدودة ك«حمرأ»، علماً كان ما هي فيه ك«زكرياء»، أو غير علم كما مثل.

المنوع من الصرف للوصفية وعلة أخرى:

1- الصفة وزيادة الألف والنون:

5- وزائدا فعلاً في وصف سليم *** من أن يرى بناءً تأنيث ختم

أي: يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط ألا يكون المؤنث في ذلك محتوماً بناءً التأنيث، وذلك نحو: سكران وعطشان وغضبان، فتقول: «هذا سكران، ورأيت سكران، ومررت بسكران»، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سكرى، وكذلك عطشان وغضبان، فتقول: امرأة عطشى وغضبي، ولا تقول: عطشانة ولا غضبانة.

فإن كان المذكر على فعلاً والمؤنث على فعلاية، صرقت، فتقول: هذا رجل سيفان؛ أي: طويل، ورأيت رجلاً سيفاناً، ومررت برجل سيفان، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سيفانة؛ أي: طويلة.

2- الصفة الأصلية ووزن أفعّل:

6- ووصف أصلي ووزن أفعلاً *** ممنوع تأنيث بتا كأشهل

أي: وتمنع الصفة أيضاً بشرط كونها أصلية؛ أي: غير عارضة، إذا انضم إليها كونها على وزن أفعّل، ولم تقبل التاء، نحو: أحمر وأخضر.

فإن قبلت التاء صرقت، نحو: «مررت برجل أرمل»؛ أي: فقير، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: أرملة، بخلاف أحمر وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان؛ إذ يقال للمؤنثة: حمراء وخضراء، ولا يقال: أحمر وأخضر، فمنعاً للصفة ووزن الفعل.

عارض الوصفية وعارض الاسم:

وإن كانت الصفة عارضة؛ كأربع، فإنه ليس صفة في الأصل، بل اسم عدد ثم استعمل صفة في قولهم: «مررت بنسوة أربع»، فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

7- والغين عارض الوصفية *** كأربع وعارض الاسم

8- فالأدهم القيد لكونه وضع *** في الأصل وصفاً انصرفه منيع

9- وأجدل وأخيل وأفعى *** مصروفة وقد ينلن المنع

أي: إذا كان استعمال الاسم على وزن أفعّل صفة ليس بأصل، وإنما هو عارض؛ كأربع، فالغنة؛ أي: لا تعتد به في منع الصرف، كما لا تعتد بعروض الاسم فيها هو صفة في الأصل؛ ك«أدهم» للقيد؛ فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على

كُلَّ قَيْدِ أَدَمُ، وَمَعَ هَذَا تَمَنُّهُ نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَأَجْدَلُ ... إِلَى آخِرِهِ) إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ - أَعْنِي أَجْدَلًا لِلصَّغَرِ، وَأَخْيَلًا لَطَائِفِ، وَأَفْعَى لِلْحَيَّةِ، لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ، فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ لَا تَمْنَعَ مِنَ الصَّرْفِ.

وَلَكِنْ مَنَعَهَا بَعْضُهُمْ لِتَخْيِيلِ الْوَصْفِ فِيهَا، فَتَخَيَّلَ فِي «أَجْدَلٍ» مَعْنَى الْقُوَّةِ، وَفِي «أَخْيَلٍ» مَعْنَى التَّخْيِيلِ، وَفِي «أَفْعَى» مَعْنَى الْحُبِّ، فَمَنَعَهَا لَوْزْنِ الْفِعْلِ وَالصِّفَةِ الْمُتَخَيَّلَةِ، وَالكَثِيرُ فِيهَا الصَّرْفُ؛ إِذْ لَا وَصْفِيَّةَ فِيهَا مُحَقَّقَةً.

3- ما يمنع للوصفية والعدل:

10- وَمَنَعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ *** فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ

11- وَوَزَنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كُهُمَا *** مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

بِمَا يَمْنَعُ صَرْفَ الْأَسْمِ الْعَدْلَ وَالصِّفَةَ، وَذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ الْعَدَدِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى «فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ»؛ كَثَلَاثَ وَمَثْنَى، فَثَلَاثُ مَعْدُولَةٌ عَنْ ثَلَاثَةِ ثَلَاثَةٍ، وَمَثْنَى مَعْدُولَةٌ عَنْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فَتَقُولُ: «جَاءَ الْقَوْمُ ثَلَاثَ»؛ أَي: ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ، وَ«مَثْنَى»؛ أَي: اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَسُمِعَ اسْتِعْمَالُ هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ - أَعْنِي فُعَالٌ وَمَفْعَلٌ - مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ، نَحْوُ: أَحَادَ وَمَوْحَدَ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثَلَتْ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ، وَسُمِعَ أَيْضًا فِي خَمْسَةٍ وَعَشْرَةٍ، نَحْوُ: خُمَاسَ وَخَمْسَ، وَعُشَارَ وَمَعَشَرَ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ سُمِعَ أَيْضًا فِي سِتَّةٍ وَسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ، نَحْوُ: سُدَاسَ وَمَسْدَسَ وَشُبَاعَ وَمَسْبَعَ، وَثَمَانَ وَمَثْمَنَ، وَتِسَاعَ وَمَتَسَعَ.

وَبِمَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ وَالصِّفَةِ «أَخْرُ» الَّتِي فِي قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخْرَ»، وَهُوَ مَعْدُولٌ عَنْ الْآخِرِ.

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الصِّفَةَ تَمْنَعُ مَعَ الْأَلِفِ وَالنُّونِ الزَائِدَتَيْنِ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ وَمَعَ الْعَدْلِ.

ما يمنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع:

12- وَكُنْ لَجْمِ مُشَبِّهِ مَفَاعِلَا *** أَوْ الْمَفَاعِيلِ يَمْنَعُ كَإِفْلَا

هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي تَسْقِلُ بِالْمَنْعِ، وَهِيَ الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي، وَضَابِطُهُ: «كُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ أَلِفٍ تَكْسِيرِهِ حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطْرًا سَاكِنٌ»، نَحْوُ: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ. وَنَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (مُشَبِّهِ مَفَاعِلَا أَوْ الْمَفَاعِيلِ) عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ عَلَى هَذَا الْوَزْنِ مُنْعًى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ مِيمٌ فَيَدْخُلُ ضَوَارِبُ وَقَنَادِيلُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ تَحَرَّكَ الثَّانِي صُرِفَ، نَحْوُ: صَيَاقِلَةٍ⁽¹⁾.

(1) وَرَدَ فِي مَثَلٍ مِنْ أَمْثَالِهِمْ: «بَيَضُ الْقَطَا يَحْضُنُهُ الْأَجْدَلُ»، يُضْرَبُ لِلْوَضِيعِ يُؤْوِيهِ الشَّرِيفُ، وَرَدَ فِي مَثَلٍ آخَرَ: «أَشَامُ مِنْ أَخْيَلٍ»، وَالْعَرَبُ تَشَاءُ بِالطَّائِرِ الْمُسَمَّى بِالْأَخْيَلِ.

حكم المنقوص من صيغة منتهى الجموع:

13- وإذا اعتلّال منه *** رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

إذا كَانَ هذا الجمعُ - أعني صيغة مُنتَهَى الجموع - مُعتَلِّلاً الآخر أَجْرِيَّتُهُ في الجرِّ والرفع مجرّى المنقوص؛ كـ «ساري»، فتَنَوَّنُهُ وتَقَدَّرُ رفعه أو جَرُّه، ويكون التنوينُ عَوْضًا عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتُثْبِتُ الياء وتُحَرِّكُهَا بالفتح بغير تنوين، فتَقُولُ: «هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ وَغَوَاشٍ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيَّ وَغَوَاشِيَّ»، والأصل في الجرِّ والرفع «جَوَارِي» و«غَوَاشِي»، فحُذِفَتِ الياءُ وَعُوضَ مِنْهَا التنوينُ.

استعمال الجمع والملحق به أسماء:

14- ولَسَرَاوِيلَ بِهذا الجمع *** شَبَهُ اقْتَضَى- عُمومَ المنع

يعني: أَنَّ سَرَاوِيلَ لَمَّا كَانَتْ صِيغَتُهُ كصِيغَةِ مُنتَهَى⁽²⁾ الجموع، اِمْتَنَعَ مِنَ الصِّرفِ؛ لِشَبْهِهِ بِهِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الصِّرفُ وَتَرْكُهُ، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: (شَبَهُ اقْتَضَى عُمومَ المنع)

15- وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ *** بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ

أي: إِذَا سُمِّيَ بِالْجَمْعِ الْمُتَنَاهِي أَوْ بِمَا أُلْحِقَ بِهِ؛ لكونه على زَيْتِهِ؛ كَشَرَاوِيلَ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الصِّرفِ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَشَبْهِ الْعُجْمَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِي الْآحَادِ الْعَرَبِيَّةِ مَا هُوَ عَلَى زَيْتِهِ، فَتَقُولُ فِيمَنْ اسْمُهُ مَسَاجِدُ أَوْ مَصَابِيحُ أَوْ سَرَاوِيلُ: «هَذَا مَسَاجِدُ، وَرَأَيْتُ مَسَاجِدَ، وَمَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ»، وكذا البواقي.

(1) وكذا صِبَارِقَةٌ وَأَشَاعِرَةٌ وَأَحَامِرَةٌ وَعَبَاقِرَةٌ وَأَشَاعِنَةٌ وَمَنَازِرَةٌ وَغَسَاسِنَةٌ وَمَرَاقِسَةٌ وَأَبَاطِرَةٌ وَبَطَالِسَةٌ، وَقَدْ قَالُوا لِلْمَحَاوِيحِ: أَرَامِلَةٌ، وَقَالُوا لِلصَّعَالِيكِ: عَمَارِطَةٌ، وَلِجَمَاعَةِ الرِّجَالَةِ - أي: الَّذِينَ يَسِيرُونَ عَلَى أَرْجُلِهِمْ -: عَرَاجِلَةٌ.

(2) مِنَ النُّحَاةِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ سَرَاوِيلَ جَمْعٌ حَقِيقَةٌ، وَمَفْرَدُهُ سِرْوَالَةٌ. وَيَسْتَدِلُّ عَلَى هَذَا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ *** فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

وهؤلاءُ يَجْعَلُونَ (سَرَاوِيلَ) تَمْنَعًا مِنَ الصِّرفِ لَزُومًا كَأَخَوَاتِهِ مِنَ الْجُمُوعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مُفْرَدًا، وَهَؤُلَاءِ فَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَمْنَعُهُ مِنَ الصِّرفِ؛ نَظَرًا إِلَى لَفْظِهِ، وَيَقُولُ: هُوَ مُفْرَدٌ جَاءَ عَلَى صُورَةِ الْجَمْعِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُهُ نَظَرًا إِلَى حَقِيقَتِهِ وَمَعْنَاهُ.

المنوع من الصرف للعلمية وعلة أخرى

1- العلمية والتركييب المنزجي:

16- والعلم منع صرفه مركباً *** تركيب مزج نحو معد يكرّب

بما يمنع صرف الاسم العلمي والتركييب، نحو: «معد يكرّب وبعلك فتقول: «هذا معد يكرّب، رأيت معد يكرّب، ومررت بمعد يكرّب»، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركييب. وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العلم.

2- العلمية وزيادة الألف والنون:

17- كذاك حاوي زائدي فعلاًنا *** كغطفان وكأصبهان

أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً، وفيه ألف وثون زائدان؛ كغطفان وأصبهان، بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: هذا غطفان، ورأيت غطفان، ومررت بغطفان، فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون⁽¹⁾.

3- العلمية والتأنيث:

18- كذا مؤنث بهاء مطلقاً *** وشرط منع العار كونه ارتقى

19- فوق الثلاث أو كجور أو سقر *** أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

20- وجهان في العادِم تذكيراً سبق *** وعجمة كهند والمنع أحق

وبما يمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث:

فإن كان العلم مؤنثاً بهاء مطلقاً؛ أي: سواء كان علماً لمذكر؛ كطلحة، أو مؤنث؛ كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل أم لم يكن كذلك، كثة وقلة علمين.

وإن كان مؤنثاً بالتعليق؛ أي: بكونه علم أنثى، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد من ذلك، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف؛ كزينب وشعاع علمين، فتقول: «هذه زينب، رأيت زينب، ومررت بزينب».

وإن كان على ثلاثة أحرف، فإن كان محرك الوسط منع أيضاً؛ كسقر، وإن كان ساكن الوسط، فإن كان أعجمياً كجور اسم بلد، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث؛ كزيد اسم امرأة، منع أيضاً.

فإن لم يكن كذلك؛ بأن كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان: المنع والصرف، والمنع أولى، فتقول: «هذه هند، رأيت هند، ومررت بهند».

(1) سواء أكان مفتوح الأول، مثل تجران وعقان وسلمان، أم كان مضموم الأول، مثل عثمان وجرجان وطهران، أم كان مكسور الأول، مثل عمران.

4- العلمية والعجمة:

21- والعَجَمِيُّ الوضع والتعريف مع *** زِيد على الثلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

وَيَمْنَعُ صَرْفَ الاسمِ أيضًا العُجْمَةُ⁽¹⁾ والتعريفُ، وشرطه أن يكونَ عَلَمًا في اللسانِ الأعْجَمِيّ، وزائدًا على ثلاثة أَحْرَفٍ؛ كإبراهيمَ وإسماعيلَ، فتقولُ: «هذا إبراهيمُ، ورأيتُ إبراهيمَ، ومررتُ بإبراهيمَ»، فتمنعه من الصرفِ للعلمية والعجمة. فإن لم يكنِ الأعْجَمِيُّ عَلَمًا في لسانِ العَجَمِ، بل في لسانِ العربِ، أو كانَ نَكِرَةً فيهما؛ كِلْجَامٍ عَلَمًا أو غيرِ عَلَمٍ، صَرْفَتُهُ، فتقولُ: «هذا لِجَامٌ، ورأيتُ لِجَامًا، ومررتُ بِلِجَامٍ»، وكذلك تَصْرِفُ ما كانَ عَلَمًا أعْجَمِيًّا على ثلاثة أَحْرَفٍ، سواءً كانَ مُحَرَّكَ الوَسْطِ؛ كَشَتْرَ، أو ساكنةً؛ كَنُوحٍ وَلُوطٍ.

5- العلمية ووزن الفعل:

22- كذلك ذو وزنٍ يَخْصُ الفِعْلَ *** أو غَالِبٍ كأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

أي: كذلك يُمنَعُ صَرْفُ الاسمِ إذا كانَ عَلَمًا وهو على وزنٍ يَخْصُ الفعلَ، أو يَغْلِبُ فيه. -والمرادُ بالوزن الذي يَخْصُ الفعلَ: ما لا يُوجَدُ في غيره إلا نُدُورًا، وذلك كَفَعَلَ وفُعِلَ، فلو سَمَّيْتَ رَجُلًا بِضَرْبٍ أو كَلَّمَ مَنَعْتَهُ من الصرفِ، فتقولُ: «هذا ضَرْبٌ، أو كَلَّمَ، ورأيتُ ضَرْبًا أو كَلَّمَ، ومررتُ بِضَرْبٍ، أو كَلَّمَ». -والمرادُ بما يَغْلِبُ فيه:

أ- أن يكونَ الوزنُ يُوْجَدُ في الفعلِ كثيرًا: كإِثْمَدَ وإصْبَعَ؛ فإنَّ هاتينِ الصيغتينِ يَكْثُرانِ في الفعلِ دُونَ الاسمِ؛ ك«اضْرِبْ، واسْمَعْ ونحوهما من الأمرِ المأخوذِ من فعلٍ ثلاثيٍّ، فلو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ«إِثْمَدَ وإصْبَعَ» مَنَعْتَهُ من الصرفِ؛ للعلمية ووزنِ الفعلِ، فتقولُ: «هذا إِثْمَدٌ ورأيتُ إِثْمَدًا ومررتُ بِإِثْمَدٍ».

ب- أو يكونَ فيه زيادةٌ تَدُلُّ على معنى في الفعلِ، ولا تَدُلُّ على معنى في الاسمِ، ك«أَحْمَدَ وَيَزِيدَ»؛ فإنَّ كِلَا مِنَ الهمزة والياءِ يَدُلُّ على معنى في الفعلِ، وهو التَكْلُمُ والغِيَّةُ، ولا يَدُلُّ على معنى في الاسمِ، فهذا الوزنُ غَالِبٌ في الفعلِ، بمعنى أَنَّهُ به أَوَّلَى، فتقولُ: «هذا أَحْمَدُ وَيَزِيدُ، ورأيتُ أَحْمَدَ وَيَزِيدَ، ومررتُ بِأَحْمَدَ وَيَزِيدَ»، فيُمنَعُ للعلمية ووزنِ الفعلِ. فإن كانَ الوزنُ غيرَ مُخْتَصٍّ بالفعلِ، ولا غَالِبٍ فيه، لم يُمنَعِ من الصرفِ، فتقولُ في رجلٍ اسْمُهُ ضَرْبٌ: «هذا ضَرْبٌ، ورأيتُ ضَرْبًا، ومررتُ بِضَرْبٍ»؛ لأنه يُوْجَدُ في الاسمِ؛ كحَجَرٍ، وفي الفعلِ كضَرْبٍ.

(1) تَسْتَطِيعُ مَعْرِفَةً أَنَّ هَذَا الْعَلَمَ أعْجَمِيٌّ بِوَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يُنْصَحَ عَالِمٌ ثَقَّةٌ عَلَى ذَلِكَ.

وثانيها: أَنْ يَكُونَ خَارِجًا عَنِ الْأَوْزَانِ الْعَرَبِيَّةِ؛ كإِبْرَاهِيمَ.

وثالثها: أَنْ تَجِدَهُ عَلَى غَيْرِ الْمَهَجِ الْعَرَبِيِّ؛ كَأَنْ يَكُونَ مُحَاسِيًا وَلَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الدَّلَاقَةِ (فر من لب)، وَكَأَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِ جِيمٌ وَقَافٌ مِثْلُ صَنْجَقٍ وَجُرْمُوقٍ.

6- العلمية وألف الإلحاق:

23- وما يصيرُ علماً من ذي ألف *** زيدت للإلحاق فليس ينصرف

أي: ويمنع صرف الاسم أيضاً للعلمية وألف الإلحاق المقصورة؛ كـ «علقي وأرطى»، فتقول فيهما علمين: «هذا علقي، ورأيتُ علقي، ومررتُ بعلقي»، فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التانيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه - أعني حال كونه علماً - لا يقبل تاء التانيث، فلا تقول فيمن اسمه علقي: «علقا»؛ كما لا تقول في حبل: «حُبلة». فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم؛ كعلقي وأرطى قبل التسمية بهما صرفته؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التانيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة؛ كعلباء، فإنك تصرف ما هي فيه؛ علماً كان أو نكرة.

7- العلمية أو شبهها مع العدل:

24- والعلمُ امنع صرفه إن عديلاً *** كفعل التوكيد أو كسُغلاً

25- والعدلُ والتعريفُ مانعا سحر *** إذا به التعيين قد صدأ يُعْتَبَرُ

يُمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد، فإنه يُمنع من الصرف؛ لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو: «جاء النساءُ جمعٌ، ورأيتُ النساءَ جمعٌ، ومررتُ بالنساءِ جمعٌ»، والأصل جمعاوات؛ لأن مُفْرَدَه جمعاء، فعُدل عن جمعاوات إلى جمع، وهو مُعرَّف بالإضافة المقدرة؛ أي: جمعهن، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة وليس في اللفظ ما يُعرِّفه.

الثاني: العلمُ المعدولُ إلى فعل؛ كعمر وزفر وتعل، والأصل عامِر وزافر وثاعِل، فتمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

الثالث: «سحر» إذا أُريدَ من يوم بعينه، نحو: «جئتُك يوم الجمعة سحر»، فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية؛ وذلك أنه معدول عن السحر؛ لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بال، فعُدل به عن ذلك وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمُعرِّف.

الرابع من المعدول:

26- وابن على الكسرِ فعالٍ علماً *** مؤنثاً وهو نظيرُ جُشاً

27- عند تميم واصر فن ما نُكِّرا *** من كل ما التعريف فيه أثرا

أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فعال؛ كحذام ورقاش، فللعرب فيه مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز - بناؤه على الكسر، فتقول: «هذه حذام، ورأيتُ حذام، ومررتُ بحذام»⁽¹⁾.

(1) وعلى ذلك جاء قول الشاعر: إذا قالت حذام فصدقوها *** فإن القول ما قالت حذام

وقول النابغة الذبياني: أثاركة تدللها قظام *** وضنا بالتجية والسلام

والثاني - وهو مذهب بني تميم - إعرابه كإعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والعدل، والأصل حاذمة وراقشة، فعدل إلى حذام وراقش كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم، وإلى هذا أشار بقوله: (وهو نظير جشما عند تميم)⁽¹⁾.

صرف ما أزيلت علميته:

وأشار بقوله: (واصرفن ما نكرا) إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى، إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف؛ لزوال إحدى العلتين، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف.

وذلك نحو: معد يكرّب، وغطفان، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعلقي، وعمر، أعلاماً، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر، فإذا نكرتها صرفتها؛ لزوال أحد سببها، وهو العلمية، فتقول: «رّب معد يكرّب رأيت»، وكذا الباقي.

وتلخص من كلامه: أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التانيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

إعراب المنقوص الممنوع من الصرف:

28- وما يكون منه منقوصاً ففي *** إعرابه نهج جوار يقتضي

كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعاً من الصرف يُعاملُ مُعاملة «جوار» في أنه يُنَوَّن في الرفع والجرّ تنوين العوض ويُصَبُّ بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو: «قاضي» - علم امرأة - فإن نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة، وهو ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتانيث، ف«قاضي» كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث، وهو مُشَبَّه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة، فيُعاملُ مُعاملته، فتقول: «هذه قاضي، ومررت بقاضي، ورأيت قاضي»؛ كما تقول: «هؤلاء جوار، ومررت بجوار، ورأيت جوازي».

جواز صرف ما لا ينصرف ومن المنصرف:

29- ولاضطراب أو تناسب صرف *** ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف؛ وذلك كقوله: تبصر خليلي هل ترى من ظعائن؟⁽²⁾ وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون، وورد أيضاً صرفه للتناسب؛ كقوله تعالى: (سلاسل وأغلالاً وسعيراً)، فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده، وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم ومنعه آخرون، وهم أكثر.

(1) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو تميمي: ندمت ندامة الكسبي لما *** غدت مني مطلقاً نوار

ولو أني ملكت يدي ونفسي *** لكان لي للقدّر خيار.

(2) الشاهد فيه: قوله: (ظعائن)؛ حيث صرفه فجره بالكسرة ونوّنه، مع أنه على صيغة مُتَهَيّ الجموع، والذي دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا هو الضرورة.

أسئلة باب الممنوع من الصرف

س: استخرج الممنوع من الصرف في الأمثلة السابقة، وبين علة منعه، وإعرابه:

- أ- ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: 33]
- ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [الأعراف: 85]
- ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَىٰ ۖ نَزَاعَةٌ لِلشَّوَىٰ ﴾ [المعارج: 15-16]
- ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ [الواقعة: 17]
- ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الواقعة: 18]
- ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۚ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۚ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 184]
- ب- عرب اليمن ينسبون إلى يعرب بن قحطان، ومن أهم قبائل العرب مضر.

«لندن وروما وبرلين» من أهم المدن الأوروبية. وأما «دمشق، وبنبع، وبغداد» فهم من أشهر المدن العربية.

أسئلة

س1: متى يجب منع الاسم من الصرف لعلة واحدة؟

س2: ما شرط منع الاسم المزيد بالألف والنون من الصرف؟ مثل.

- (1) الشاهد فيه: قوله «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها ليكون اجتماعها سببا في منع الاسم من الصرف مثل ذلك قول العباس بن مرداس، وليس فيه سوى لعلمية: فما كان حصن ولا حابس *** يفوقان مرداس في مجمع.
- حيث منع صرف مرداس، وليس فيه سوى العلمية:
- ومن ذلك أيضا قول الأخطل: طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت *** بشيب غائلة النفوس غدور

س3: متى يجب منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث؟ ومتى يجوز فيه المنع والصرف؟ مثل.

س4: اذكر المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف للعلمية مع علة آخر. مثل.

س5: متى تمنع ألف الإلحاق الاسم من الصرف؟ ومتى لا تمنعه؟ مثل.

س6: كيف تعرب الاسم الممنوع من الصرف إذا كان منقوصاً؟ مثل.

س7: ما حكم صيغة منتهى الجموع إذا سمي بها؟

س8: ما شرط منع الاسم من الصرف للوصفية ووزن أفعل؟

س9: «صليت في مساجد كثيرة. صليت في مساجد القرية» اضبط ما تحته خط بالشكل فيما سبق، مع ذكر السبب.

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِةَ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مِّثْنَىٰ وَتُلَاقُ رُؤُوسَ

يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ [فاطر: 1]

أ- استخرج من الآية الكريمة كل ممنوع من الصرف، وأعربه.

ب- أعرب ما تحته خط في الآية السابقة.

«جاعل»:

«الملائكة»:

«رسلا»:

«أولي»:

«قدير»:

س11: أ- ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا ءَالَ لُوطٍ نَّجَيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: 34]

ب- جئتكم يوم الجمعة سحر. - عين كلمة سحر غير المصروفة فيما سبق، ثم بين سبب عدم صرفها، وإعرابها.

.....
.....

س12: «أعجبت برجل سيفان - أمسكت برجل سكران».

الكلمتان: (سيفان. وسكران) جاءت إحداهما مصروفة، والأخرى - ممنوعة من الصرف، وضح ذلك مع ذكر السبب.

.....
.....

س13: بين سبب منع الكلمات التالية من الصرف، وما يجوز صرفه منها.

ليلي - شعبان - خماس - مسدس - هند - أخيل - دعد - بورسعيد - زفر.

.....
.....

س14: أ- الأمثلة التالية تحتمل أن تكون ممنوعة من الصرف، وأن تكون مصروفة، فكيف ذلك؟

أسماء. وفاء. علقى. حسان.

.....
.....

ب- في الأمثلة التالية كلمات ممنوعة من الصرف للعدل وعلّة أخرى - فما هي العلة الأخرى - في كلٍّ؟ وما المعدول عنه؟

آخر - جمع - عمر - ثناء - مثنى - سحر - رقاش

ج- ضع الكلمات السابقة في جمل، بحيث تكون مجرورة بالفتحة مرة، ومجرورة بالكسرة مرة أخرى.

مساجد - أكثر - محاسن - أحمد.

س15: في الأمثلة الآتية أسماء مجرورة بالفتحة فعينها، وبين العامل فيها، والسبب في جرّها بالفتحة:

﴿ وَنَشَرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [الصافات: 112]

الكلمة: العامل فيها: سبب الجر بالفتحة:

﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ ﴿٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴿٨﴾ ﴾ [البروج: 18]

الكلمة: العامل فيها: سبب الجر بالفتحة:

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَا زَرَ ﴾ [الأنعام: 74]

الكلمة: العامل فيها: سبب الجر بالفتحة:

﴿ وَشَرُّهُ بِثَمَرٍ نَّحْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ [يوسف: 20]

الكلمة: العامل فيها: سبب الجر بالفتحة:

هـ- فتحت مصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

الكلمة: العامل فيها: سبب الجر بالفتحة: